

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9308

الإثنين، 24 نيسان/أبريل 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد فيرشينين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إكوادور	السيد فيايو كاروليس
	ألبانيا	السيد ستاستولي
	الإمارات العربية المتحدة	السيد المحمود
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد تيان بينغشو
	غابون	السيدة أونانغا فيلو
	غانا	السيدة ميفتاو سليمانا
	فرنسا	السيدة بلاكيه - إيتنو
	مالطة	السيدة غالبا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة أوكلبي
	موزامبيق	السيد بامبيسا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز
	اليابان	السيد هاماموتو

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

كفالة فعالية تعددية الأطراف عن طريق الدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة 3 نيسان/أبريل 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى

الأمم المتحدة (S/2023/244)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, AB-0601, verbatimrecords@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)

وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-11625 (A)



عُقدت الجلسة الساعة 13/20 واستؤنفت الساعة 15/05.

القانون، على النحو الذي أُعيد تأكيده في البيان الرئاسي للمجلس الصادر في كانون الثاني/يناير 2020. (S/PRST/2022/1).

إن تعزيز التعاون وإقامة شراكات أعمق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يعزز أيضا إيجاد حلول للتحديات العالمية والإقليمية. وفي هذا الصدد، أسهمت رابطة أمم جنوب شرق آسيا، من خلال آلياتها ومشاركتها البناءة مع شركائها الخارجيين، في تحقيق السلام والرخاء في جنوب شرقي آسيا وخارجها.

من واجبنا أن نتمسك بالقيم المكرسة في الميثاق وأن نناصر تعددية الأطراف الفعالة بوصفها أفضل سبيل للتصدي لتحديات عصرنا المعقدة. وبذلك، يمكننا ضمان عالم أكثر أمنا وازدهارا وإنصافا للأجيال المقبلة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد ناصر (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الاتحاد الروسي على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة، ونشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية المستنيرة.

تؤيد إندونيسيا البيان الذي سيُدلي به ممثل أذربيجان بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

أرسى ميثاق الأمم المتحدة الأساس للتعاون المتعدد الأطراف. وما فتئت مبادئ تعددية الأطراف، من قبيل الشمول والتضامن واحترام القانون الدولي وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، تشكل حجر الزاوية لعمل الأمم المتحدة وتوجهه عملها في العديد من الأوقات المضطربة.

لذلك، من المثبط لهمم أننا نشهد في الآونة الأخيرة اتجاها متزايدا نحو الانفرادية أو الأعمال التي تقوم بها مجموعة صغيرة من الدول للتصدي للتحديات العالمية، وعدم التقيد بميثاق الأمم المتحدة. وفي حين أن البعض قد يبرز هذه الأعمال بوصفها فعالة وسريعة، بيد أننا نرى أنها تؤدي إلى إضعاف تعددية الأطراف والميثاق. وتؤمن إندونيسيا بكفالة التوازن بين التقيد بالميثاق وسرعة اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف بوصفه أفضل طريقة لمواجهة التحديات العالمية وإغلاق المجال أمام النزعة الأحادية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على أربع دقائق لتمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد دانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الاتحاد الروسي على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة.

تؤيد فييت نام البيان الذي سيُدلي به ممثل أذربيجان بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

وتؤيد فييت نام بقوة أهمية تعددية الأطراف وتشدد باستمرار على أهميتها، والتمسك بميثاق الأمم المتحدة ودور المنظمة في خدمة احتياجات ومصالح جميع الأعضاء على أفضل وجه. ومع ذلك، فإن السعي إلى تعددية الأطراف تعوقه حاليا تحديات هائلة تهدد روح التعاون والنظام الدولي القائم على القواعد، مما يزيد من حدة التوترات القائمة، ويقوض الثقة ويزعزع السلم والأمن الدوليين.

إثنايا، إن تعددية الأطراف غير فعالة إلا إذا قامت على حسن النية والاحترام والتفاهم المتبادلين، والتعاون بروح الانفتاح والشمول والمساواة. ولا مكان لعنصر الفرض والتدخل والأعمال الانفرادية في حسن سير الشؤون الدولية. ويتوقع من الدول الكبرى بشكل خاص أن تتصرف بحس من المسؤولية وأن تعمل من أجل الصالح العام، وليس من أجل مصالحها الأنانية. إن الحوار البناء واحترام الحقوق والمصالح المشروعة لجميع الأطراف، وفقا للقانون الدولي، عنصران أساسيان في حل الخلافات وتخفيف حدة التوترات.

ثالثا، إن تعددية الأطراف غير فعالة إلا بوجود مؤسسات قوية متعددة الأطراف. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة وهيئاتها الرئيسية الاضطلاع بدور مركزي في تعزيز التعاون والحوار والتضامن من أجل السلم والأمن الدوليين من خلال سيادة القانون وتعددية الأطراف. وفي هذا الصدد، تؤيد دور مجلس الأمن في ضمان احترام الميثاق وسيادة

وفي ذلك السياق، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، يجب علينا أن نجدد تعهداتنا والتزامنا بميثاق الأمم المتحدة بوصفه مصدر مبادئنا التوجيهية الجماعية. يجسد الميثاق تصميمنا الجماعي على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وعلى تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات الحياة في جو من الحرية أفسح. وفي الوقت نفسه، يوفر الميثاق منبراً قائماً على القواعد للحوار والتعاون على الصعيد المتعدد الأطراف. وبالتمسك بالميثاق، نوحّد قوراناً في صون السلام والأمن الدوليين.

ثانياً، يجب أن يكون لدينا نموذج جديد لتعددية الأطراف يلائم الغرض المنشود. ونحن بحاجة إلى نموذج يربح فيه الجميع وليس ذا محصلة صفرية. ونحتاج أيضاً إلى نموذج يتم فيه احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة باستمرار. ويجب أيضاً أن يكون مجلس الأمن مجهزاً تجهيزاً جيداً وقادراً على التكيف مع الحقائق العالمية الجديدة. يشكل وجود مجلس أمن شامل للجميع وديمقراطي وموحد بداية مهمة. وبينما تجري حالياً مداولات بشأن الخطة الجديدة للسلام، يجب علينا أيضاً أن نغتنم هذه اللحظة لإعادة تشكيل الهيكل الأمني للأمم المتحدة من أجل كفالة أن يكون على مستوى التحديات الحالية والمستقبلية. ولذلك، نحث جميع الأعضاء، وبالأخص الأعضاء في مجلس الأمن، على الضغط من أجل وضع جداول زمنية واضحة وأهداف عملية وملموسة بشأن إصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك الاستفادة من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

ثالثاً، من شأن إقامة شراكات قوية مع المنظمات الإقليمية أن تزيد من تعزيز تعددية الأطراف. إن المبدأ القائل بأن الجيران أدرى يجلب المنظورات الإقليمية وأفضل الممارسات لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وهذا المفهوم منصوص عليه بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة. ونؤمن إيماناً تاماً بأن التآزر القوي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما فيها رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أمر ضروري. ويضمن ذلك أن تعزز الجهود المتعددة الأطراف والإقليمية بعضها بعضاً.

لقد كتبت ميثاق الأمم المتحدة بغرض توحيد جهودنا لتحقيق أهدافنا الجماعية من خلال تعددية الأطراف. ولا يمكن لأي دولة أو مجموعة صغيرة من الدول أن تتصدى بفعالية للتحديات العالمية بمفردها. وستواصل إندونيسيا الدعوة إلى العمل الجماعي لتعزيز تعددية الأطراف. ونتطلع إلى الإسهام في ذلك المسعى.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد سابو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نعرب عن تقديرنا لرئاسة الاتحاد الروسي على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع مهم وفي توقيت مناسب. وأود أيضاً أن أشكر معالي السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، على ترؤسه هذه المناقشة المفتوحة، وأن أشكر الأمين العام على الإحاطة التي قدمها صباح اليوم.

إن المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة خالدة. وينبغي ألا يسمح لأي قاعدة أو توافق في الآراء أو تجمعات أو تحالفات بأن تقوض سيادة الدول والتساوي بينها في السيادة، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحظر استخدام القوة، وضرورة تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. والحفاظ على تلك المبادئ في جميع ظروف وجوانب العلاقات الدولية يقع على عاتق جميع الدول.

ومن المؤسف أن المنافسة الجيوسياسية غير السلمية السائدة تقوض تعددية الأطراف وفعالية الأمن الجماعي. والمشهد الجيوسياسي الحالي، الذي يقوم على الحروب وسباق التسلح وعدم الاستقرار والتحديات الاقتصادية العالمية، لا يزال يشكل تهديداً غير مسبوق للبشرية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشراكة العالمية التي تقودها الأمم المتحدة، والواردة في أهداف التنمية المستدامة، للقضاء على الفقر ومعالجة آثار تغير المناخ، وكفالة تحقيق التنمية البشرية ومعالجة عدم المساواة، من بين أهداف أخرى، تتأثر سلباً. ونظراً لجسامة التحديات الماثلة وعدم وجود حل مُجدٍ، أصبح نظامنا المتعدد الأطراف خطابياً وغير فعال.

تعددية الأطراف والأمن الجماعي، تعتقد أنه بوسع مجتمعنا الدولي أن يتحد من أجل تنشيط نظامنا العالمي القائم على أساس ميثاق الأمم المتحدة. ويمكننا أن نشكل الركيزة التي تقوم عليها الأمم المتحدة، لتمكينها من الاضطلاع بدورها الصحيح والتغلب على تحدياتها.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام إثيوبيا الثابت بتعددية الأطراف والأمن الجماعي الراسخين في ميثاق الأمم المتحدة. ولكن، على نفس المنوال، أود أن أؤكد من جديد اقتناعنا بأهمية التمثيل المتساوي في جميع أجهزة الأمم المتحدة، واستيعاب التنوع الحضاري، وتعزيز التضامن، والتعاون بحسن نية، واحترام السيادة الوطنية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد مارغاريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الرئاسة الروسية لمجلس الأمن على إتاحة الفرصة للمشاركة في هذه المناقشة والتأمل في معنى ورسالة تعددية الأطراف الفعالة وأهمية الدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. كما نتوجه بالشكر إلى الأمين العام على إحاطته القيمة التي قدمها في وقت سابق اليوم.

يحمل تاريخ اليوم، 24 نيسان/أبريل، معنى خاصا بالنسبة للشعب الأرميني، إذ يصادف تاريخ إحياء ذكرى 1,5 مليون من الأرواح البريئة التي فقدت نتيجة لحملة العنف المنهجية ضد الأرمن في الإمبراطورية العثمانية. إن الإبادة الجماعية للأرمن، وهي واحدة من أحلك الصفحات في تاريخ مطلع القرن العشرين، تنكير صارخ بالمدى الذي يمكن أن تتحط إليه البشرية في ظل ظروف أزمة النظام الدولي. كما أنها حجة مقنعة على تعزيز منع وقوع مثل هذه الكوارث وفاءً بوعود ميثاق الأمم المتحدة المتمثل "بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب"، التي جلبت على الإنسانية مرتين في القرن العشرين أحراناً يعجز عنها الوصف.

وقد أظهر الشعب الأرميني، الذي عانى من أهوال الفظائع التي لا توصف التي ارتكبت خلال الحرب العالمية الأولى، شجاعة ونكرانا للذات وقدم تضحيات هائلة خلال الحرب العالمية الثانية بعد أن تكبدت تكلفة بشرية مرتفعة بشكل غير متناسب، بالنسبة لدولة صغيرة، لتحقيق

والأمم المتحدة ليست غريبة على هذه الأنواع من العوائق العالمية. لكن يبدو في الوقت الراهن أن نظامنا المتعدد الأطراف قد أصبح متشابكا قبل أن يتمكن من إصلاح نفسه بطريقة تتماشى مع تعقيدات التحديات التي نواجهها حاليا. ويتعلق ذلك أساسا بالتمثيل غير العادل للدول، ولا سيما البلدان الأفريقية، في أجهزة الأمم المتحدة. ومن الواضح أن عدم الإنصاف هذا يشكل صعوبات أكبر للمنظمة.

إن التغلب على تلك الصعوبات يتطلب منا أن نتصرف بشعور كبير بالإلحاح. يجب علينا أن نحول جميع الإعلانات التي أصدرناها دعما للسلام إلى أفعال. ويجب أن نكفل الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة، وأن نفي بالتزاماتنا تجاه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي ونزع السلاح وجميع التعهدات الأخرى المتفق عليها. ومن الضروري جدا للدول الأعضاء كفالة أن تحظى الأمم المتحدة بالاستقلالية والحياد على المستويين السياسي والوظيفي، فضلا عن القدرة العملية على إدارة الشؤون العالمية وفقا للميثاق وكسب ثقة شعوب العالم.

وتظل الدول، بحق، في صميم النظام المتعدد الأطراف الذي تقوده الأمم المتحدة. ونؤكد من جديد اقتناعنا بضرورة أن يركز النظام المتعدد الأطراف الذي تقوده الأمم المتحدة على المشاركة المتساوية والفعالة لجميع الدول. وبناء على ذلك، فإننا نعترف أيضا بالدور المتزايد للكيانات من غير الدول وتأثيرها في المسائل الاقتصادية والتجارية، فضلا عن تحركات الثروة. ويمكن لتعددية الأطراف الفعالة تسخير القدرة على معالجة القضايا المتعلقة بعدم المساواة وتشوهات النظام الاقتصادي الدولي. بيد أنه من الأهمية بمكان التأكيد على مفهوم الدولة بوصفها الوحدة الرئيسية للمشاركة في إطار النظام المتعدد الأطراف الذي تقوده الأمم المتحدة. وعلى الرغم من الدور الحيوي للجهات الفاعلة من غير الدول، فإن أي إغراء للانقاص من الطابع الحكومي الدولي لنظامنا الحالي المتعدد الأطراف سيؤدي إلى نتائج عكسية كبيرة.

وإثيوبيا، بوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وعضوا في حركة بلدان عدم الانحياز، وبخبرتها القوية في مجال

أيلول/سبتمبر 2022، شنت أذربيجان هجوما إجراميا آخر استهدف المناطق المكتظة بالسكان والبنية التحتية المدنية في أرمينيا.

ومنذ 12 كانون الأول/ديسمبر 2022، يجد 120 000 شخص في ناغورنو كاراباخ أنفسهم محتجزين كرهائن في الحصار الذي تفرضه أذربيجان، والذي أدى إلى تعطيل شريان الحياة الوحيد الذي يربط ناغورنو كاراباخ بأرمينيا والعالم الخارجي.

وفي 22 شباط/فبراير، أصدرت محكمة العدل الدولية تدبيرا تحفظيا تقوم أذربيجان بموجبه بما يلي:

”باتخاذ كل ما يوسعها من تدابير لضمان حركة

الأشخاص والمركبات والبضائع دون عوائق على طول ممر لاتشين في كلا الاتجاهين“.

وحتى الآن، لم تنفذ أذربيجان أمر المحكمة الملزم قانونا وانخرطت بدلا من ذلك في تفسيرات وتشويهات وافتراءات تطوي على تلاعب وليس لها قيمة تُذكر، كما رأينا، في أي محكمة قانونية.

وعلى الرغم من وجود وحدة حفظ السلام التابعة للاتحاد الروسي في الميدان، بموجب البيان الثلاثي الصادر في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، لا يزال الممر معطلا منذ أكثر من أربعة أشهر حتى الآن، فضلا عن إقامة نقطة تفتيش أذربيجانية اعتبارا من يوم أمس في انتهاك صارخ للالتزامات بموجب البيان الثلاثي وأمر محكمة العدل الدولية.

وما فتئنا نحذر الأمم المتحدة والمجلس من أن الحالة المفزعة في ناغورنو - كاراباخ توشك أن تتحول إلى كارثة إنسانية. وبعد عامين ونصف العام من إقرار وقف إطلاق النار، لا يزال يتعين على الأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية أن تقدم المساعدة التي تمس الحاجة إليها لشعب ناغورنو - كاراباخ.

والآن، ينبغي أن يكون من الواضح وبما لا يدع مجالا للشك لأي طرف في المجتمع الدولي أن أذربيجان أثبتت باطراد أنها طرف ممعن في الانتهاكات، يجب الاعتراف بسجله من الأعمال العدوانية والإجرامية في المنطقة على حقيقتها بوصفها جهودا متعمدة ومخططة

النصر، وبالتالي من أجل إنشاء المنظمة الدولية التي ستُعرف باسم الأمم المتحدة.

إن الإسهام المتميز للشعب الأرميني في ضمان النصر في الحرب العالمية الثانية معروف جيدا. فقد شارك قرابة 600 000 أرميني في الحرب؛ وأكثر من نصفهم لم يعودوا من ساحة المعركة. وكان أربعة ضباط برتبة مشير وواحد برتبة فريق أول بحري و 60 برتبة فريق أول من بين الأرمين الذين قاتلوا في الحرب العالمية الثانية. والآلاف من مواطنينا في الشتات معروفون بخدمتهم الممتازة في صفوف قوات الحلفاء في أجزاء مختلفة من العالم، بمن فيهم أولئك الذين خدموا في حركة ”المقاومة“.

وتوفر كوارث الماضي دروسا واضحة لمستقبل تعددية الأطراف، التي تعتمد فعليا على قدرتها على حماية الشعوب، مالكة ميثاق الأمم المتحدة، من التكرار المأساوي للمعاناة الإنسانية الشديدة.

إن التقيد بمقاصد القانون الدولي ومبادئه أمر لا غنى عنه لصون السلام والأمن الدوليين؛ ولمنع وإزالة الأخطار التي تهدد السلام ولقمع أعمال العدوان؛ ولتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، كما ينص الميثاق.

وما فتئت أرمينيا تنبه المجتمع الدولي مرارا وتكرارا إلى حالات الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي في منطقتنا من العالم. وقد وجهنا انتباه المجلس أكثر من مرة إلى أن أذربيجان، جارة أرمينيا التي هي أكبر منها بعدة مرات من حيث المساحة وكمية الموارد، تواصل الممارسة غير القانونية المتمثلة في الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

ففي عام 2020، شنت أذربيجان موجة من العنف المميت في المنطقة في محاولة لحل نزاع ناغورنو كاراباخ بالقوة، بما يتعارض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة. والحقيقة هي أن أذربيجان استغلت ضعف النظام الدولي وأوجه القصور في النظام المتعدد الأطراف لشن عدوان عسكري واسع النطاق، وذلك في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، صحبه العديد من الفظائع، بما في ذلك ضد المدنيين. وفي

ثانياً، هل يمكننا فعلاً تعزيز تعددية الأطراف الفعالة بالدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة الذي لم يتمكن بموجبه اثنان من الأعضاء الدائمين حتى من تغيير اسميهما؟ وكما هو واضح في المادة 109 من الميثاق، لم يُقصد قط أن يكون الميثاق محفوراً في الصخر إلى الأبد، وهذا هو السبب في أنه يتضمن توصية بعقد مؤتمر عام لاستعراض الميثاق قبل الدورة العاشرة للجمعية العامة. وبعد 77 عاماً، لم نقرب من جعل ذلك حقيقة واقعة.

ثالثاً، هل يمكننا ممارسة تعددية الأطراف الفعالة بالدفاع عن ميثاق يجعل خمس دول أكثر مساواة من غيرها ويمنح كلا من تلك الدول الخمس سلطة تجاهل الإرادة الجماعية للدول الأعضاء الـ 188 المتبقية؟

إلى متى سنستمر في تزيين فكرة تعددية الأطراف الفعالة، بقصد إصلاح تعددية الأطراف بالكلمات فحسب وبمجرد التشدد بالألفاظ؟

يجب علينا أن ننطلق من فرضية توسيع تمثيل هذه المؤسسة الأساسية، مجلس الأمن، ليضم المزيد من البلدان النامية لضمان فعاليته ومصداقيته. وإذا وصلنا إدامة عقلية عام 1945 التي عفا عليها الزمن، سنظل نرى شعوبنا تفقد الثقة في الأمم المتحدة.

لقد كانت الهند من الدول المؤسسة الموقعة على الميثاق في 26 حزيران/يونيه 1945 في سان فرانسيسكو. ومن ثم، وبعد 77 عاماً من ذلك التاريخ، يحق لنا أن ندعو إلى تصحيح جذري للمسار عندما نرى أكبر ديمقراطية في العالم، إلى جانب قارتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية بأكملهما، تُستبعد من عملية صنع القرار على الصعيد العالمي.

وفي ذلك الصدد، يسعدني أن ألاحظ أن التقرير الأخير للمجلس الاستشاري الرفيع المستوى للأمن العام المعني بتعددية الأطراف الفعالة قد أقر بحتمية إصلاح مجلس الأمن ودعا إلى تجديد الجهود في ذلك الاتجاه. وأقتبس فيما يلي من التقرير

”إن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل يشكّل فرصة لإعادة تأكيد التزامنا المشترك بميثاق الأمم المتحدة والإعلان عن عقد مؤتمر لاستعراض الميثاق يركز على إصلاح مجلس الأمن“.

بعناية ومنفذة، تُظهر نية التدمير الكلي أو الجزئي لمجموعة قومية وعرقية في حد ذاتها.

غير أنه يجب على العقول المدبرة لهذه الخطط في أذربيجان، فضلاً عن مساعديهم، أن يضعوا في اعتبارهم أنه لا يمكن لأي قدر من السرد المشوه أو الفساد أو التلاعب بموارد الطاقة أن يغير حقيقة أن قاعدة سقوط الجريمة بالتقدم لا تسري على فئة معينة من الجرائم وأن مرتكبي هذه الانتهاكات الخطيرة سيُحاسبون، بما في ذلك من خلال آليات الولاية القضائية الدولية، حيث يجب أن تكون العدالة والمساءلة في صميم تعددية الأطراف الفعالة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الهند.

السيدة كمبوج (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر الاتحاد الروسي على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت بشأن موضوع متزايد الأهمية. كما أشكر مقدمي الإحاطات على أفكارهم

هناك جانبان رئيسيان لعنوان مناقشة اليوم: تعزيز تعددية الأطراف الفعالة والقيام بذلك، على حد تعبير الرئيس، عن طريق الدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

حتى وبينما نناقش هذه القضية ونرغب في أن تسود تعددية الأطراف الفعالة، فإننا ندرك بشكل جماعي أوجه القصور في النظام المتعدد الأطراف الذي فشل في التصدي للتحديات المعاصرة، سواء كانت جائحة مرض فيروس كورونا أو النزاع المستمر في أوكرانيا. وعلاوة على ذلك، فإن التحديات العالمية الكبيرة مثل الإرهاب والتطرف والعدالة المناخية والعمل المناخي والجهات الفاعلة التخريبية من غير الدول والديون والنزاعات الجيوسياسية العديدة لا تزال تقوض السلام والأمن العالميين.

وفي ضوء ذلك السياق، ينبغي أن تتناول مناقشة اليوم ثلاثة أسئلة ملحة.

أولاً، هل يمكننا ممارسة تعددية الأطراف بفعالية في القرن الحادي والعشرين من خلال هيئة تتركس مبدأ ”إنما الغنائم للمنتصر وحده“، الذي كان المبدأ المفضل قبل أكثر من ثلاثة أجيال؟

على مدى السنوات الـ 77 الماضية، سجلت الأمم المتحدة إنجازات كبيرة في مختلف الميادين. ومع ذلك، لا يزال الوفاء بالوعد الوارد في ميثاق الأمم المتحدة بعيدا عن منال البشرية. فلم تحقق الركائز الثلاث لمنظمتنا - السلام والأمن الدوليان والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان - بالكامل بعد.

ولئن كان لدى الأمم المتحدة بالفعل العديد من قصص النجاح التي يمكنها عرضها - على سبيل المثال، الحيلولة دون اندلاع حرب على نطاق عالمي - فإن عالم اليوم ليس أكثر أمانا بالضبط مما كان عليه من منظور الأمن أو على المستوى الاقتصادي أو المالي أو البيئي أو فيما يتعلق بأمن الطاقة أو الأمن الغذائي.

إن هذا الواقع، كما نعلم، نتاج عوامل متعددة. غير أنه تجدر الإشارة إلى العديد منها هنا اليوم في ضوء الأثر الهائل الذي أحدثته على مر السنين على نظام العلاقات الدولية. ونشير إلى محاولات تجاهل المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة أو حتى الاستعاضة عنها بمجموعة جديدة مما يسمى بالقواعد التي لا تزال مجهولة حتى الآن، وإلى محاولات تجاهل الالتزامات والتعهدات الناشئة عن الاتفاقات والمعاهدات الدولية التي يشكّل أعضاء المجتمع الدولي أطرافا فيها، بما في ذلك استنادا إلى ادعاء تفرّد لا وجود له. وهناك أيضا محاولات لتقسيم عالمنا إلى كتل واعتماد نهج انتقائية حيال قواعد القانون الدولي أو تفسيرات متساهلة لها، فضلا عن الهجمات المستمرة على تعددية الأطراف علما بأن الأمم المتحدة هي حامل اللواء الرئيسي لها.

وبالتوازي مع ذلك، هناك أيضا توجه متزايد نحو النزعة الانفرادية، وهو ما يمكن رؤيته إلى حد كبير في التطبيق غير القانوني للتدابير القسرية الانفرادية ضد أكثر من 30 بلدا في جميع أنحاء العالم، في انتهاك صارخ للقانون الدولي. وتُبدل جهود لتجاهل، بل وحجب، تلك الحقيقة التي تؤثر سلبا على الحياة اليومية لأكثر من ثلث البشرية.

وقد أصبحت ما تُسمى بالجزءات، التي زاد عددها زيادة هائلة على مر السنين والتي يمكن تعريفها بأنها شكل جديد من أشكال

وفي أيلول/سبتمبر الماضي، استمعت الجمعية العامة إلى نداء مماثل للإصلاح من أكثر من 70 قائدا من قادة العالم. وكما جاء على لسان وزير خارجية بلدي خلال المناقشة المفتوحة للمجلس التي عُقدت في 14 كانون الأول/ديسمبر 2022،

”لن تحقق ”خطتنا المشتركة“ (A/75/982) ومؤتمر قمة المستقبل نتائج إلا إذا استجابا للنداءات المتزايدة من أجل إصلاح تعددية الأطراف. الإصلاح هو حاجة اليوم، وأنا واثق من أن دول الجنوب على وجه الخصوص تشاطر الهند تصميمها على المثابرة.“ (S/PV.9220، صفحة 7)

إن المؤسسات المتعددة الأطراف نادرا ما تموت. إنها تفقد أهميتها ببساطة. في يوم ما، كان اليون شاسعا بين نماذج محاكاة الأمم المتحدة في الكليات والجامعات والعالم الحقيقي. فهل شهدنا تقلصا في تلك المسافة؟

أخيرا، استمع هذا المحفل اليوم إلى ملاحظات خبيثة أدلى بها أحد الممثلين الدائمين، نبعت من محض جهل وعدم فهم للحقائق الأساسية المتصلة بإنهاء الاستعمار. ولن أضيع وقت المجلس في الرد على تلك الملاحظات. ونصيحتنا لذلك الوفد أن يتفضل بالرجوع إلى حقوق الرد العديدة التي مارسناها في الماضي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد بيريس أيستاران (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن تأخذ الكلمة باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

ونود بداية أن نرحب بكم، سيدي الرئيس، وفريقكم بأكمله في نيويورك ونعرب عن تقديرنا لوفد الاتحاد الروسي، العضو الزميل في مجموعة الأصدقاء، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع المهم والحاسم، لا سيما في المنعطف الدولي الراهن. ونعرب أيضا عن تقديرنا للوفد الروسي على إعداده المذكرة المفاهيمية (انظر S/2023/244) التي عُمت سابقا لنسترشد بها في مداوات اليوم.

إن تعددية الأطراف تشكل عملا جماعيا وسعيا مشتركا لإيجاد حلول للمشاكل المشتركة. ولذلك، نتفق مع ما جاء في مذكرة اليوم المفاهيمية من أن تعددية الأطراف تُمكن بالفعل، في جملة أمور، من تيسير تحقيق الاستقرار على المدى الطويل وحفظ الأمن غير القابل للتجزئة وحسن الجوار. وفي ذلك الصدد، نرى أيضا أن إيجاد حلول للتحديات الجديدة والمعقدة التي نواجهها اليوم يتطلب تعزيز تعددية الأطراف الشاملة للجميع حقا وتنشيطها بحيث تشارك جميع البلدان، كبيرها وصغيرها، بفعالية في أي مناقشات تجري لأن كل وأي إسهام وطني ضروري لتحقيق الأهداف التي كانت وراء إنشاء المنظمة في عام 1945.

ويتطلب ذلك أيضا، من ناحية، تحقيق الديمقراطية في العلاقات الدولية فضلا عن إرساء نظام متعدد الأقطاب متجذر بالضرورة في ميثاق الأمم المتحدة، ومن ناحية أخرى، القضاء التام على النزعة الانفرادية بجميع أشكالها ومظاهرها.

وفي ضوء ما تقدم، فإن الأمم المتحدة مدعوة إلى الاضطلاع بدور رئيسي ومحوري في التصدي للمحاولات الرامية إلى تقييد تعددية الأطراف، إدراكا لكون منظمتنا المنبر الذي يتمتع بأكبر قدر من الشرعية وصلاحيته الدعوة إلى عقد الاجتماعات والقدرة على وضع المعايير. ومن شأن ذلك أن يمكّنها، في عالم يزداد ترابطا، من التصدي بصورة مشتركة وبطريقة منسقة وحاسمة - استنادا إلى الحوار والتفاهم والتسامح، فضلا عن الاحترام المتبادل والتضامن وبناء توافق الآراء - لجميع المسائل المتصلة بالتعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والسلام والأمن والتسوية السلمية للمنازعات وإعمال حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي، فضلا عن التحديات الملحة والتهديدات الناشئة التي تنتظرنا، والكثير منها مشترك بيننا جميعا دون أي نوع من التمييز.

ولذلك، فإننا نود أن نغتتم هذه الفرصة لا لنعيد تأكيد التزامنا بتنشيط وتعزيز دور الأمم المتحدة وطابعها الحكومي الدولي في عالم اليوم فحسب، بل كذلك لندعو جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى وضع

محاولات فرض الهيمنة والاستعمار الجديد، الأداة المفضلة لدى بعض الحكومات لممارسة الضغط، لا سيما على البلدان النامية، من أجل ثني الإرادة السيادية لدولة أخرى بغية الحصول منها على مزايا من مختلف الأنواع فيما تسبب في الوقت نفسه معاناة لا توصف لشعوب بأكملها.

ولم تسفر هذه التدابير غير القانونية عن مجرد أزمة بنوية في نظام العلاقات الدولية برمتها لا تزال تقوض تعددية الأطراف، بل فاقت عمدا أيضا الأزمة العالمية المتعددة الأوجه إلى جانب زيادة عدم اليقين وعدم الاستقرار وانعدام الثقة والتوترات في جميع أنحاء العالم. ولذلك، لا يسعنا إلا أن نواصل التشديد على الضرورة الملحة للرفع الكامل والفوري وغير المشروط لتلك التدابير.

وفي ضوء ذلك الواقع واستجابة للتهديدات المتزايدة التي يتعرض لها ميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم الضرورة الملحة إلى إعادة تأكيد مقاصده ومبادئه والدفاع عنها، كونها لا تقل أهمية اليوم عما كانت عليه في عام 1945، اجتمعت قبل عامين تقريبا مجموعة بلدان من مناطق مختلفة وقررت إنشاء مجموعة الأصدقاء هذه في إطار التزامها الراسخ بالحفاظ على مدونة قواعد السلوك العالمية التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة وتعزيزها والدفاع عن صلاحيتها وجدواها.

وفي ذلك السياق، نشدد على الأهمية التي نوليها لكفالة الامتثال لميثاق المنظمة نصا وروحا والتقييد الصارم به وبالمبادئ الخالدة الواردة فيه، بدءا بالمساواة في السيادة بين الدول وتقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وانتهاء بضرورة الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة.

ونحن على يقين من أن المضي قدما بأي طريقة أخرى لن يؤدي إلا إلى صرفنا عن تطلعاتنا المشتركة إلى بناء عالم أكثر سلما وازدهارا - نظام عالمي يتسم حقا بالعدل والديمقراطية والإنصاف - كما أنه سيعوق في الوقت نفسه قدرتنا على توفير حياة كريمة ومستقبل تنعم فيه جميع شعوبنا بالسلام والتنمية، تماشيا مع تعهدنا بعدم ترك أحد خلف الركب.

الأعضاء مع بعضها البعض من أجل تجاوز الانقسامات الحادة والخلافات المتجذرة التي تواجه المجتمع الدولي اليوم.

نتيح لنا هذه الجلسة الفرصة لمناقشة وتقييم مسؤولياتنا الجماعية تجاه التزامنا بالمبادئ والمقاصد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، والتي تشكل دستوراً للعمل الدولي متعدد الأطراف وأكثر الطرق فعالية لمواجهة التهديدات التي تعصف بنا اليوم.

يمثل ميثاق الأمم المتحدة صكاً للقانون الدولي يرسم إطاراً واضحاً لحفظ العلاقات بين الدول. وإذا ما التزمنا بنصوصه لتقلصت التهديدات التي تعترض استتباب الأمن والسلام، مع التأكيد على أنه يستوجب تطبيق تدابير بصورة جماعية وفعالة وبالتوازي مع الالتزام بالمبادئ والمقاصد الواردة في الميثاق.

فلا بد لنا من أن نعمل بشكل جماعي لكبح العنف والعدوان والعمل على بناء علاقات ودية بين الدول والتأكيد على المساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير المصير وتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان. وتكتملة تلك المقاصد، هناك مجموعة من المبادئ، بنفس القدر من الأهمية، يجب أن تشكل ركائز للعلاقات الدولية، منها مبدأ سيادة الدول واستقلالها ووحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. كما تتضمن هذه المبادئ التسوية السلمية للنزاعات والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد دولة عضو أخرى.

وعلى الرغم من وجود هذه المبادئ والمقاصد، التي يتعين على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الالتزام بها، نجد هناك من ينتهكها بشكل صارخ. هذا، ويمثل ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ومبادئه خط الدفاع الأول للدول الصغيرة.

ونحن في دولة الكويت ندرك ذلك جيداً. ف تحرير دولة الكويت في عام 1991 يعد مثالا يبين بجلاء ما يمكن أن يتم تحقيقه عندما تتضافر جهود المجتمع الدولي تحت مظلة الأمم المتحدة ومن خلال قرارات صادرة عن مجلس الأمن تهدف إلى نصرته سيادة القانون والحق والعدالة.

إن عملية تحرير دولة الكويت تعد نموذجاً تاريخياً ناجحاً لإمكانات مجلس الأمن وترجمة حية لما كانت تنشده الدول عند

حد للعبات المحصلة الصفرية؛ والعقليات التفوقية أو عقليات الحرب الباردة؛ والنهج العقابية أو المثيرة للانقسام أو المواجهة؛ والأعمال الاستفزازية والمتهورة والكيل بمكيالين؛ وتعميق الانقسامات وفرض رؤى وخطط ذات طبيعة غامضة.

وبدلاً من ذلك، ينبغي لنا أن نراهن بشكل قاطع على التعاون المربح للجميع والالتزام والتفاعل بحسن نية والتوفيق المتبادل، بغية تقريب المواقف والتوصل إلى توافق واسع في الآراء. ونعتقد أن ذلك هو أفضل طريق لضمان التنفيذ الفعال للالتزامات والقرارات التي نتخذها في هذا المحفل وتحقيق الأهداف والمقاصد المتوخاة في ميثاق الأمم المتحدة وإطلاق العنان للقوة العظمى لتعددية الأطراف.

ختاماً، ونحن نحفل، اليوم، باليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، نعيد التأكيد على أننا واثقون من أنه يمكن لتعددية الأطراف والدبلوماسية أن تعززا التقدم بشأن ركائز الأمم المتحدة الثلاث، وأنها لن ندخر جهداً في دعم ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وكلها تكتسي أهمية بالغة لاستنباط حلول للتحديات المشتركة الرئيسية التي تواجهها البشرية اليوم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد محمد (الكويت): بداية أتقدم لكم بالشكر، السيد الرئيس، على عقدكم هذه الجلسة الهامة تحت عنوان "صون السلام والأمن الدوليين: كفاءة فعالية تعددية الأطراف عن طريق الدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة". كما أشكركم على إعدادكم المذكرة المفاهيمية القيمة (انظر S/2023/244) لهذه الجلسة.

يأتي عقد هذه الجلسة في وقت دقيق جداً. حيث يشهد عالمنا اليوم تحديات سياسية وأمنية واقتصادية وإنسانية وبيئية متشابكة ومعقدة وبشكل غير مسبوق، ما وضع النظام الدولي المتعدد الأطراف تحت اختبار حقيقي، قد يكون الأكثر صعوبة وإلحاحاً منذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة في عام 1945.

وأمام هذا الاختبار التاريخي، يتعين على المجتمع الدولي بأسره العمل بشكل موحد وجماعي ويجب أن تتعاون وتتعاقد الدول

السيد سكوغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك، والبلد المرشح المحتمل جورجيا وبلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية آيسلندا والنرويج، فضلا عن أندورا وسان مارينو وموناكو.

أود أن أبدأ بذكر ما هو بيّن. تحاول روسيا، بتنظيم هذه المناقشة، أن تصور نفسها كمدافع عن ميثاق الأمم المتحدة وتعددية الأطراف. وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. ولو كانت روسيا مهتمة حقا بالموضوع المدرج في جدول أعمال اليوم، فإنها ستوقف انتهاكاتها لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وستسحب فوراً ودون شروط جميع قواتها من كامل أراضي أوكرانيا. وستحترم أمر محكمة العدل الدولية المؤرخ 16 آذار/مارس 2022. وستتوقف عن إساءة استخدام حق النقض للتغطية على انتهاكها المستمر للقواعد. وستلتزم بالقرارات التي تتخذها الجمعية العامة بأغلبية ساحقة. إن فشل روسيا في القيام بهذه الأمور يؤدي إلى تشويه سمعة مجلس الأمن، الأمر الذي سيزداد خلال فترة رئاستها هذا الشهر. واليوم مثال مؤسف آخر على التلاعب الروسي بالمعلومات ونشر المعلومات المضللة وإساءة استخدام عضويتها في مجلس الأمن.

كما أؤكد في البداية أن انتهاكات روسيا جاءت بتكلفة عالية. لقد دفع الشعب الأوكراني الثمن الأكبر، ولكن الآثار الضارة محسوسة في جميع أنحاء العالم. وفي حوار وثيق مع شركائنا، سارع الاتحاد الأوروبي لمعالجة العواقب العالمية للحرب الروسية. وفي هذا السياق، أود أن أطمئن أعضاء مجلس الأمن إلى أن كل جهد لدعم أوكرانيا جاء بالإضافة إلى التزاماتنا العالمية وليس بدلا منها.

وعلى الرغم من النفاق الصارخ لهذه المبادرة، فإن لتعددية الأطراف الفعالة أهمية بالغة لا بد من الدفاع عنها. وكما ذكر الممثل السامي للاتحاد الأوروبي جوسيب بوريل فونتيليس مؤخرا في هذه

صياغة الميثاق من تصويب العدوان والاحتلال والاعتداء الذي كان هدفه نفس وخرق المقاصد والمبادئ النبيلة في الميثاق. وبالإضافة إلى المقاصد والمبادئ الواردة في الميثاق، هناك مجموعة من الأدوات في الميثاق لو تم استخدامها من قبل مجلس بشكل أكبر لتمت معالجة الكثير من التحديات الإقليمية والدولية.

ففي الفصل السادس من الميثاق، نجد أداة هامة لتسوية النزاعات يتعين تفعيلها بشكل أكبر من قبل المجلس، وذلك عبر الطرق السلمية من خلال المفاوضات والوساطة والتحكيم. ونؤكد في هذا السياق على أهمية إيلاء التدابير الوقائية اهتماما أكبر من قبل المجلس بهدف منع نشوب النزاعات من خلال التعاطي مع الأزمات في مراحلها الأولية.

كما نؤمن إيمانا تاما بالدور البناء الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الإسهام في الحفاظ على السلم والأمن الإقليميين والدوليين على النحو المنصوص عليه في الفصل الثامن من الميثاق. ومن المؤسف أن نجاح تفعيل الأدوات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين رهين بوحدة وتوافق مجلس الأمن.

فلقد شهدنا عبر السنوات والعقود عجز مجلس الأمن عن حل بعض الأزمات نتيجة للفجوة الكبيرة في مواقف أعضاء المجلس ومواصلة استخدام حق النقض. لذلك نشدد على أهمية وحدة مجلس الأمن، لكي يصبح قادرا على الاضطلاع بمسؤولياته المنصوص عليها في الميثاق على أكمل وجه واتخاذ القرارات بشكل فعال وحاسم لمواجهة جميع المخاطر والتحديات والتحديات.

ختاما، وبمناسبة تزامن هذه الجلسة مع اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، فإنني أجدد التأكيد على إيمان دولة الكويت التام بالنظام الدولي المتعدد الأطراف ودعمها القوي للجهود النبيلة والمساعي الحميدة للأمم المتحدة، في إطار ركائزها الثلاث الأساسية، السلم والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا.

المتحدة للتصدي المشترك لتحدياتنا المشتركة، ونحن مقتنعون بأن لدينا الكثير لنطرحه على الطاولة. ولدينا سجل حافل من التعاون مع الأمم المتحدة بشأن السلام والأمن. وفي الوقت الراهن، لدينا 21 بعثة مدنية وعسكرية تنشر أكثر من 5 000 امرأة ورجلا في جميع أنحاء العالم، من النيجر إلى أرمينيا ومن موزامبيق إلى أوكرانيا. ونحن فخورون بشراكتنا الوثيقة مع الأمم المتحدة في جميع عملياتنا لإدارة الأزمات. وفي ليبيا، تسهم عملية إيريني في تنفيذ حظر الأسلحة الذي ترضه الأمم المتحدة، وفي البوسنة والهرسك، تساعد عملية أثينا السلطات في الحفاظ على بيئة آمنة لجميع المواطنين.

ونؤيد دعوة الأمين العام إلى وضع خطة جديدة للسلام ونؤكد من جديد التزامنا بالتمويل الكافي والمستدام الذي يمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. ويؤيد الاتحاد الأوروبي استخدام الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة في العمليات التي يقودها الاتحاد الأفريقي التي يأذن بها مجلس الأمن وتنفيذ إطار الاتحاد الأفريقي للائتمال لحقوق الإنسان في هذا السياق.

وترتبط جهودنا لصون السلام والأمن ارتباطا وثيقا بقدرتنا على تعزيز التنمية المستدامة. وتظل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 خارطة طريقنا العالمية وغير القابلة للتجزئة، ويجب علينا الإسراع في تنفيذها. وسيكون مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر لحظة حاسمة. وكدليل على التزامنا، سيقدم الاتحاد الأوروبي استعراضه الطوعي إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى. ستكون البوابة العالمية للاتحاد الأوروبي، التي تحشد 300 بليون يورو من الاستثمارات لمشاريع مستدامة وعالية الجودة بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، أداة ل'حراز للتقدم.

ونحن بحاجة أيضا إلى إجراءات أكثر طموحا في مجالي المناخ والتنوع البيولوجي من خلال تسريع التحول الأخضر بطريقة عادلة. وتضعنا الصفقة الخضراء للاتحاد الأوروبي على المسار الصحيح للوفاء بالتزاماتنا المناخية، ونحن أكبر مساهم في التمويل العام في جميع أنحاء العالم للمناخ والتنوع البيولوجي، بمبلغ قدره 24 بليون يورو سنويا.

القاعة (انظر S/PV.9268)، يعاني عالما من قصور هائل في تعددية الأطراف. فالنزاعات تتكاثر، وتخرج أزمة المناخ عن نطاق السيطرة، وتتعرض الديمقراطية وحقوق الإنسان لهجوم منهجي، وتتعمق أوجه عدم المساواة العالمية. ويوجد الكثير من التحديات العالمية التي تحتاج إلى اهتمامنا العاجل والكامل.

إن التمسك بالنظام القائم على القواعد، وهو مصطلح تسيء روسيا تفسيره عمدا، يعني احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وضمان تطبيق هذه القواعد على الجميع - وبعبارة واحدة، إن صوت القوة لا يعلو على صوت الحق. وهذا يعني الانخراط في الدبلوماسية المتعددة الأطراف لوضع قواعد جديدة حسب الضرورة.

والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، شأنه شأن العديد من الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة، يقومون بدورهم. وعلى مدى 80 عاما تقريبا، دعمنا الأمم المتحدة وركائزها الثلاث المترابطة: السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة. ونحن نعمل ذلك سياسيا وماليا على حد سواء، بوصفنا أكبر مساهم جماعي في ميزانية الأمم المتحدة. ويستند عملنا إلى اقتناعنا العميق بأنه لا بديل عن أمم متحدة قوية بوصفها عاملا حافزا لتعددية الأطراف الفعالة.

وليس سرا أن الأمم المتحدة ونظامنا للحكومة العالمية، بما في ذلك مجلس الأمن، بحاجة إلى الإصلاح. وقد قدم لنا الأمين العام تحليلا مروعا لأوجه القصور التي تعترضها في تقريره "خطتنا المشتركة". وأكد ذلك من جديد هذا الصباح. كما وجه نداء عاجلا للعمل على تنشيط تعددية الأطراف، وجعلها طريقة عمل أكثر شمولاً وفعالية، كحصن ضد عدم اليقين، كما قال هذا الصباح. ويؤيد الاتحاد الأوروبي هذه الرؤية تأييدا كاملا، ونحن ملتزمون بتحقيقها مع التوصل إلى نتيجة طموحة في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في العام المقبل. وتشكل توصيات المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتعددية الأطراف الفعالة في الأسبوع الماضي إسهاما في مداولاتنا.

والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ملتزمون بالمشاركة في حوار صادق ومفتوح على قدم المساواة مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم

برميل من النفط من ناقلة صافر المتهالكة قبالة الساحل اليمني بهدف تجنب كارثة إنسانية وبيئية.

وفيما يتعلق بمجموعة هائلة من التحديات العالمية، يفخر الاتحاد الأوروبي بالعمل مع شركائه في جميع أنحاء العالم في قيادة الاستجابة متعددة الأطراف. ونشيد بشجاعة ومهنية موظفي الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم الذين يكرسون أنفسهم للدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة وحماية أشد الناس احتياجا. وسنلتزم بلا هوادة بدعم القانون الدولي والعمل كقوة من أجل السلام الشامل والتنمية المستدامة وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

لا يمكن قول هذا للجميع حول هذه الطاولة. وبينما نتكلم الآن، تنتهك روسيا ميثاق الأمم المتحدة بحربها العدوانية على أوكرانيا. وفي 23 شباط/فبراير، أعادت الجمعية العامة تأكيد مطالبها بأن تسحب روسيا فورا وبشكل كامل وغير مشروط جميع قواتها العسكرية من أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا (قرار الجمعية العامة دا-11/6). وأيدت نحو 141 دولة عضوا هذا المطلب. وإذا كانت روسيا تهتم بالتعددية الفعالة، فهذه هي الطريقة الأولى لإثبات ذلك.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة.

السيد غفور (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن موضوع تعددية الأطراف الفعالة والدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأشكر معالي السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، والأمين العام أنطونيو غوتيريش، على ملاحظتهما الافتتاحية.

ونرحب بشكل المناقشة المفتوحة لأنها تسهم في زيادة الشفافية والمشاركة الشاملة. كما يسمح للدول الأعضاء بنقل آرائها مباشرة إلى أعضاء مجلس الأمن. واليوم، تود سنغافورة أن تتشاطر منظورها بوصفها دولة صغيرة ومستقلة وذات سيادة تلتزم التزاما عميقا بالقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وإذا أردنا إجراء مناقشة جادة بشأن تعددية الأطراف وميثاق الأمم المتحدة، فلا يمكننا أن نتجنب المشكلة الكبيرة الواضحة. ولذلك، اسمحوا

ويترك الكثير من الناس خلف الركب عندما يتعلق الأمر بالتمتع بحقوق الإنسان. وسيواصل الاتحاد الأوروبي بقوة تعزيز عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة داخل منظومة الأمم المتحدة والدفاع عنها. ويرد التزامنا المشترك بحقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائه. ونحن من أشد المدافعين عن نزاهة آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واستقلالها وأدائها لوظائفها. ونؤيد أيضا رؤية الأمين العام الجديدة لسيادة القانون التي تضع الناس في صميم نظم العدالة. ونحن ملتزمون بتعزيز العدالة الانتقالية والمساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لقانون حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني. ويجب أن يظل المجتمع الدولي ملتزما التزاما راسخا بضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة في أوكرانيا وضدها. ولا يزال الاتحاد الأوروبي أيضا مؤيدا ثابتا للمحكمة الجنائية الدولية، وما زلنا ندعو إلى التصديق العالمي على نظام روما الأساسي.

إن تعددية الأطراف الفعالة تحدث أثرا. وفي الأمم المتحدة، كثيرا ما نجحنا في إيجاد حلول عملية ومرنة أو تقديم دعما لقيادة المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي. واسمحوا لي أن أشاطركم بعض الأمثلة الملموسة الأخيرة. وعلى أساس يومي، تتخذ المساعدات الإنسانية التي تقودها الأمم المتحدة أرواح الأشخاص المتضررين من الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة. وندعو المانحين الإنسانيين الجدد وغير التقليديين إلى زيادة مساهماتهم تمشيا مع نداءات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وقد عززت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي توسط فيها الأمين العام، الأمن الغذائي العالمي ويلزم تنفيذها بالكامل وتوسيع نطاقها. ومبادرة حق النقض بعقد الجمعية العامة تلقائيا في كل مرة يستخدم فيها حق النقض تزيد من الشفافية والمساءلة. وستكفل معاهدة أعالي البحار حماية التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، ويوفر الاتفاق المتعلق بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي خطة عمل للعقد القادم. وقد أثبتت وساطة الاتحاد الأفريقي أنها لا تقدر بثمن في النهوض بالسلام والمصالحة في إثيوبيا. وتقود الأمم المتحدة عملية إزالة أكثر من مليون

من أجل الصالح العام، حتى وإن كانت لديهم آراء سياسية مختلفة. فتلك هي الركيزة الأساسية لتعددية الأطراف.

ويجب أن نواصل العمل القيم الذي تقوم به الأمم المتحدة بطريقة مركزية وعملية وغير أيديولوجية. ومن المهم أيضا أن نعبئ قوانا لتعزيز النظام المتعدد الأطراف وإصلاحه وتنشيطه. وبينما نجتاز التحديات المعقدة، يجب أن نتذكر الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة 1/75)، الذي اتفق فيه قادتنا على أن

”تظل مقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبادئها مقاصد ومبادئ أزلية عالمية، فضلا عن كونها دعامة لا غنى عنها لعالم أكثر سلاما ورخاء وعدلا.“

وأود أن أدلي بثلاث نقاط فيما يتعلق بإنشاء نظام متعدد الأطراف قوي وفعال.

أولا، يجب على مجلس الأمن، الذي أنيطت به المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن، أن يستجيب للالتزامات العالمية بشعور من الوحدة والإلحاح. ولا بد أن يكون مجلس الأمن ساحة لبناء التفاهم وحشد الحول، وليس ساحة لاستخدام حق النقض والاعتراض المضاد الذي يؤدي إلى تفاقم المشكلة. ويجب على أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الدائمين، أن يحترموا القانون الدولي وأن يمتسكوا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونظرا لمركز الأعضاء الدائمين المميز في مجلس الأمن، يجب أن نجدوا سبلا لتخفيف حدة التوترات فيما بينهم، وإدارة خلافاتهم للحيلولة دون امتدادها والنهوض بأهداف ومصالح المجتمع الدولي.

وندعو جميع أعضاء مجلس الأمن إلى احترام روح الفقرة 3 من المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة والامتناع عن التصويت على المسائل التي يكونون طرفا في نزاع فيها. ويجب أيضا أن يظل مجلس الأمن خاضعا للمساءلة أمام كامل أعضاء الأمم المتحدة، وأن يتسم بالشفافية معهم، والذين يفترض أن يمثل مصالحهم ويحميها. ولهذا السبب، شاركت سنغافورة في تقديم قرار الجمعية العامة 262/76 بشأن

لي أن أؤكد مجددا موقف سنغافورة في البداية: وهو أن غزو روسيا لأوكرانيا انتهاك خطير وصارخ للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولا يوجد مبرر لغزو روسيا غير القانوني وضمتها لأراضي أوكرانيا، وهي دولة مستقلة ذات سيادة وعضو مؤسس في الأمم المتحدة. هناك مفارقة مأساوية ومقلقة تتمثل في أن روسيا غزت جارتها أثناء توليها رئاسة مجلس الأمن في شباط/فبراير 2022. يمنح ميثاق الأمم المتحدة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن مركزا متميزا في الأمم المتحدة. ومع هذا المركز المتميز تأتي أيضا مسؤولية خاصة. وبناء على ذلك، يتوقع الكثير من الأعضاء الدائمين فيما يتعلق بالدفاع عن مبادئ الميثاق والتمسك بالقانون الدولي. وينطبق ذلك التوقع على جميع الأعضاء الدائمين.

إن القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة مقدسة. وبالنسبة للدول الصغيرة مثل سنغافورة، هذا هو خط الدفاع الأول لحماية سيادتنا وسلامتنا الإقليمية. إن الفكرة القائلة بأن القوة هي الصواب وأن الأقوياء يفعلون ما في وسعهم والضعفاء يقاسون بقدر ما يُفرض عليهم من معاناة، هي ببساطة غير مقبولة.

بالنسبة للدول الصغيرة، فإن تعددية الأطراف ليست خيارا؛ بل هي ضرورة. وتواجه الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف الآن واحدا من أكبر التحديات التي تواجهها منذ عام 1945. لقد أدى تأثير جائحة مرض فيروس كورونا وعواقب الحرب في أوكرانيا وتباطؤ الاقتصاد العالمي إلى تضعف التضامن العالمي. وهناك عجز في الثقة فيما بين الدول الكبرى، وقد أصبح ذلك عَرَضًا وسببا للخلافات السياسية والمنافسة الاقتصادية والتوترات الجغرافية السياسية.

إن التحديات التي نواجهها حقيقية، ولكن الخبر السار هو أنه لا يزال هناك التزام سياسي قوي بدعم عمل الأمم المتحدة. وفي الشهر الماضي، أبرم أعضاء الأمم المتحدة اتفاقا لحفظ أعالي البحار وحمايتها. وفي آذار/مارس أيضا، عقدت الجمعية العامة مؤتمرا ناجحا جدا للأمم المتحدة معنيا بالمياه. وتبعث تلك الأمثلة بعض الأمل في أن يتمكن أعضاء الأمم المتحدة من العمل معا وإيجاد حلول توفيقية

أن تمثل هذه المناقشة بداية تفكير جاد داخل مجلس الأمن بشأن دوره الحاسم ومسؤولياته، وأن تؤدي إلى جهد جماعي لتعزيز الأمم المتحدة ومؤسساتنا المتعددة الأطراف. وسيطلب ذلك من جميع الدول، كبيرها وصغيرها، أن تعمل معا على أساس الاحترام المتبادل واحترام القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد تشينداوونغسي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): إن تعددية الأطراف، الراسخة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، هي الملاذ الأول للعديد من الدول، وفي بعض الأحيان، الضمانة الأخيرة للعديد من الدول.

فتعددية الأطراف تمكن الدول من القيام بالأمور على نحو أفضل: السعي على نحو أفضل إلى إقامة علاقات سلمية قائمة على المصالح المتبادلة، وتوليد التعاون على نحو أفضل في معالجة القضايا العالمية، وتعبئة المساعدة والإغاثة الدولية على نحو أفضل، عند الحاجة، والتصدي بشكل أفضل للمشاكل والنزاعات المتعلقة من خلال الوسائل السلمية.

ولتلك الأسباب، فإن تعزيز تعددية الأطراف الفعالة هو أولويتنا المشتركة. ولذلك، أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة المهمة حتى يتمكن أعضاء الأمم المتحدة عموما من الإعراب عن آرائهم بشأن تلك المسألة. ونشيد أيضا بالاتحاد الروسي على إنجازاته خلال رئاسته للمجلس.

تؤيد تايلند البيان الذي سيدي به ممثل أذربيجان، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وتود أن تضيف النقاط الأربع التالية.

أولا، يتطلب الالتزام المتجدد بتعددية الأطراف التزاما متجددا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي - من التساوي في السيادة إلى التسوية السلمية للنزاعات، ومن عدم استخدام القوة إلى احترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، ومن عدم التدخل إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتجديد تلك

تكليف دائم بعقد مناقشة للجمعية العامة كلما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن. وعلى نطاق أوسع، تؤيد سنغافورة إصلاح مجلس الأمن ليعكس الحقائق المعاصرة وليس حقائق عالم عام 1945. ونظرا للطابع المتغير للأمن، يجب على مجلس الأمن أيضا أن يتصدى للتحديات الأمنية غير التقليدية مثل التحديات الناشئة عن تغير المناخ وأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثانيا، إن الجمعية العامة هي حجر الزاوية لنظام متعدد الأطراف يتسم بالفعالية. وبوصفها الجهاز العالمي للأمم المتحدة، فإنها تتمتع بشرعية ومصداقية لا مثيل لهما. لقد أثبتت الجمعية العامة في الأشهر الأخيرة أنها تستطيع الاستجابة للآزمات باتخاذ القرارات. ولذلك، فإن عملية تنشيط الجمعية العامة مهمة وعاجلة؛ ولا بد من زيادة تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة. إن التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة، المقدم وفقا للفقرة 3 من المادة 24، هو أساسا ممارسة للمساءلة وشمول الجميع. ولذلك، من المهم أن يقدم التقرير السنوي إلى الجمعية العامة في الوقت المناسب.

ثالثا، من المهم إصلاح مؤسساتنا المتعددة الأطراف وتكييفها مع تحديات المستقبل. وإذا لم نجعل الأمم المتحدة جاهزة للمستقبل، فلن يكون للأمم المتحدة مستقبل. وفي ذلك الصدد، فإن تقرير الأمين العام المعنون خطتنا المشتركة (A/75/982) وتقرير المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتعددية الأطراف الفعالة وثيقتان مهمتان وتطلعتان تستحقان الاهتمام الجاد من جميع الدول الأعضاء. وبعد أشهر من المداولات الجادة والمشاركة مع أصحاب المصلحة، طرح تقرير المجلس الاستشاري العديد من الأفكار العملية والمبتكرة القابلة للتنفيذ حول كيفية تحقيق تعددية أطراف أكثر ترابطا وشمولا وفعالية. وأحث جميع الدول الأعضاء على النظر في كيفية متابعة بعض تلك الأفكار الملموسة. وفي نهاية المطاف، يجب أن يحقق أي نظام متعدد الأطراف فعال نتائج ملموسة لشعوبنا وكوكبنا.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بشكر الاتحاد الروسي على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن. ويحدونا الأمل في

من أجل مضاعفة الجهود لإنقاذ أهداف التنمية المستدامة وإعادةتنا إلى المسار الصحيح لضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

رابعا وأخيرا، من شأن تعددية الأطراف الأكثر فعالية أن تستفيد من وجود تفاعل عالمي - إقليمي أقوى، ينطوي على تنسيق أوثق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وأصوات المنطقة مهمة، شأنها شأن إسهامات ومبادرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وتتطلع تايلند إلى أن تواصل الأمم المتحدة تعزيز شراكاتها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، خاصة وهي تسعى إلى تعزيز تعددية الأطراف من خلال تنفيذ مختلف المقترحات الواردة في "خطتنا المشتركة" (A/75/982). وتايلند، التي تنتمي إلى جنوب شرق آسيا، تعلق أهمية كبيرة على مواصلة تعزيز الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة، وتأمل أن تلقى آراء منطقتنا بشأن المسائل التي تؤثر عليها آذانا صاغية دائما.

وفي الختام، ترى تايلند أنه ينبغي بل يمكن تحقيق تعددية أطراف أكثر فعالية، وهو ما ينبغي أن يكون أولوية رئيسية ونحن نستعد لمؤتمر قمة المستقبل، المقرر عقده في عام 2024، مع مراعاة أنه بدون التنمية المستدامة لا مستقبل.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود بدوري أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية. إن موضوع المناقشة المفتوحة اليوم يأتي في الوقت المناسب، فقد شهدنا أعمالا مختلفة لا تتسق مع ميثاق الأمم المتحدة، في حين أن مجلس الأمن، من جانبه، لم يرق إلى مستوى توقعات العالم. إنها حقيقة محزنة أن موضوع اليوم قد اقترحه أولئك الذين يستخدمون القوة بصورة غير مشروعة ضد السلامة الإقليمية لأوكرانيا واستقلالها السياسي. ولا يمكن لأحد أن يتوقع جهلا تاما بميثاق الأمم المتحدة من جانب عضو دائم في مجلس الأمن.

الالتزامات يتطلب منا أن نكفل تطبيق هذه المبادئ على الصعيد العالمي، وليس بشكل انتقائي، بغية تعزيز احترام الجميع لهذه المبادئ.

ثانيا، إن الوسيلة الحاسمة لكفالة تعددية الأطراف الفعالة هي تعزيز الوسائل السلمية. وتعددية الأطراف الفعالة تتعلق أساسا بالدبلوماسية الفعالة، والتيسير الإبداعي، والوساطة النزوية، والتحكيم القائم على قواعد، في جملة أمور. وعلينا أن نسعى إلى تعزيز الصكوك التي تنهض بالوسائل السلمية في منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن نعزز ثقافة السلام بين الأمم والحضارات، وأن نعزز قدرة الأمم المتحدة الحاشدة لبناء الجسور بين الأطراف المتنازعة وتعزيز الثقة بين الدول، لأن الاستقطاب والمواجهة لا يفيدان أحدا. وفيما يتعلق بمؤسسات الأمم المتحدة، يحتاج مجلس الأمن إلى إصلاح عاجل لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة والشفافية والتمثيل العادل. ويلزم تنشيط الجمعية العامة لمعالجة البنود المعاصرة في جدول الأعمال. كما ينبغي استخدام لجنة بناء السلام على نحو أكثر فعالية. ويتعين على تلك الأجهزة وغيرها من الهيئات المتعددة الأطراف أن تعمل بتزامن أكبر.

ثالثا، إن الترابط بين السلام والتنمية المستدامة والأمن البشري يعني أننا يجب أن نعتمد نهجا تكاملية ومتعددة الأبعاد لمعالجة التحديات العالمية. وتعمل النزاعات الحالية في شتى أنحاء العالم على إبراز حجم آثارها على الأمن البشري والتنمية المستدامة، من الأزمات الإنسانية وأزمات الغذاء والطاقة إلى العواقب على قدرة الدول على مواجهة التحديات العالمية مثل تغير المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا. ولذلك، فإن تعددية الأطراف الفعالة تتطلب التصدي للتحديات التي تواجه السلام والتنمية المستدامة والأمن البشري بطريقة متكاملة. فممنع نشوب النزاعات، على سبيل المثال، يتحقق على أفضل وجه بتشجيع التنمية المستدامة والأمن البشري والسماح بترسخهما من خلال التعاون المحلي والوطني والإقليمي والدولي. لذلك يجب ألا نغفل عن أهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، كاستثمار في السلام والأمن البشري، وينبغي أن نعمل من أجل عقد قمة ناجحة بشأن أهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر

إطلاقها قذيفة تسيرية عابرة للقارات في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. إن أقوال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأفعالها تتعارض بوضوح مع ميثاق الأمم المتحدة، ومما يثير الدهشة أن هناك عضوا في الأمم المتحدة معاديا بشكل صريح وباستمرار لهيئات الأمم المتحدة الرئيسية ويتجاهل تماما التزاماته الأساسية بموجب الميثاق. وإذا كان المجلس جادا حقا بشأن تعددية الأطراف الفعالة والدفاع عن الميثاق، فعليه أولا أن يتعامل بجدية وفعالية أكبر مع حالات عدم الامتثال الصريح هذه. إن حكومة جمهورية كوريا مؤيد قوي للقيم العالمية مثل الحرية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بميثاق الأمم المتحدة. ونؤكد من جديد التزامنا بالميثاق، وهو صك عالمي حقا لا يسمح بتفسيرات أحادية تعسفية. إن مجرد وجود جمهورية كوريا، التي نجت بالكاد من عمل عدواني قبل 70 عاما وسعت إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وإرساء الديمقراطية بمساعدة الأمم المتحدة، لدليل حي على تعددية الأطراف الفعالة. وهذا يجعلنا نشعر بمسؤولية أكبر عن الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة. وتتعهد حكومة بلدي بالمشاركة الجادة في تحقيق هذا الهدف النبيل.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد أونال (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر الاتحاد الروسي على تنظيم المناقشة المفتوحة اليوم. إن تعددية الأطراف تمر بأزمة حادة، في وقت تشد فيه الحاجة إليها أكثر من أي وقت مضى. ولا تزال الأزمات الإقليمية في أجزاء مختلفة من العالم تديم نفسها. الحرب في أوكرانيا دخلت عامها الثاني، مع احتمال ضئيل للتوصل إلى حل دبلوماسي. والتداعيات السلبية لتغير المناخ والاضطرابات في سلاسل التوريد محسوسة على المستوى العالمي، من ارتفاع أسعار الطاقة إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وانعدام الأمن الغذائي.

لا تزال التهديدات العابرة للحدود الوطنية مثل الإرهاب والاتجار بالمخدرات والهجرة غير النظامية تبعث على القلق الشديد. كما تزايدت الضغوط على تعددية الأطراف نتيجة لفشل مفهوم الترابط الاقتصادي بوصفه وسيلة لكفالة استمرار السلام والاستقرار علاوة على خيبة الأمل

إن الأمم المتحدة هي تجسيد لتعددية الأطراف. وترى جمهورية كوريا أن جعل منظمتنا تعمل بشكل جيد هو السبيل إلى تعددية أطراف فعالة. وفي هذا الصدد، نحتاج أولا إلى التذكير بما اتفقنا عليه. فقد وافق جميع أعضاء الأمم المتحدة على مقاصد الميثاق ومبادئه وأبدوا موافقتهم على الالتزام به. وتشكل مقاصده سبب وجود المنظمة، ولا سيما التصميم على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وهو أمر مكرس في ديباجة الميثاق، مما يشير إلى أن الهدف النهائي للأمم المتحدة هو قمع الحرب، ومن نافلة القول إن ذلك يشمل الحروب العدوانية. ومن هذا المنطلق، فإن مبدأ حظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها يقع في صميم ميثاق الأمم المتحدة. وكما أشار المحامي الدولي البارز، لويس هينكين، المولود في روسيا، لا يمكن لأحد أن ينكر أن المبادئ الواردة في الفقرتين 3 و 4 من المادة 2 من الميثاق هي قيم أساسية يجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتمسك بها طوال الوقت. إن ما يسمى بالشواغل الأمنية المشروعة المذكورة في المذكرة المفاهيمية (انظر S/2023/244) لا يمكن ولن تبرر أي استخدام للقوة يتنافى مع القانون الدولي. كما أنها لا يمكن أن تكون ذرائع لأي عمل غير قانوني ضد قرارات مجلس الأمن الملزمة، أو لانتهاكات منهجية واسعة النطاق وجسيمة لحقوق الإنسان.

وبالحديث عن المجلس، فإنه كثيرا ما أخفق في الوفاء بالولاية التي أناطها به الميثاق. على سبيل المثال، التزم مجلس الأمن الصمت إزاء الانتهاكات الصارخة التي ارتكبتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقرارات متعددة للمجلس منذ استخدام حق النقض من قبل عضوين دائمين في أيار/مايو الماضي. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، من جانبها، أصدرت أكثر من 10 بيانات رسمية خلال العام الماضي ترفض العمل المشروع لمجلس الأمن والأمين العام. فعلى سبيل المثال، أدلى نائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يوم الاثنين الماضي بملاحظة تهديدية بمعارضة عقد جلسة إحاطة للمجلس بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ووصف وزير خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تشو سون - هوي، الأمين العام بأنه دمية في يد الولايات المتحدة عندما أدان

كما تتطلب تعددية الأطراف حقا أن تتاح لجميع الدول الأعضاء فرصا متكافئة للإعراب عن آرائها وتوقعاتها بغض النظر عن حجمها أو قوتها. بالتالي فإن الجمعية العامة - بوصفها أكثر أجهزة الأمم المتحدة ديمقراطية وتمثيلا - في وضع جيد يمكنها من الاضطلاع بدور يزداد أهمية في المسائل الدولية ولأجل تعزيز تعددية الأطراف فإننا بحاجة إلى جمعية عامة أكثر فعالية. عليه نؤيد تماما العملية الحكومية الدولية لتنشيطها. إذ نحتفل اليوم باليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام من المهم أن نؤكد من جديد التزامنا بالمقاصد والمبادئ المكرسة في الميثاق. يشمل هذا الالتزام أيضا إعادة تنشيط تعددية الأطراف لأجل التصدي بشكل أفضل للتحديات العالمية والمترابطة في عصرنا على نحو متزايد.

ختام، أعرب عن رفضي القاطع للدعايات التي لا أساس لها التي أدلى بها وفد أرمينيا فيما يتعلق بأحداث عام 1915. ندعو الجميع إلى أن يأخذوا في الاعتبار اقتراحنا بإنشاء لجنة التاريخ المشتركة ومبادرات السلام والتعاون الإقليمية بدلا من تأجيج العداء التاريخي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

السيد توراي (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت في وقت يتسم بالأزمات والتحديات العالمية وعدم اليقين.

تؤيد سيراليون البيان الذي سيدلي به الممثل الدائم لأذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ولا تزال دورات النزاع والعنف اللانهائية فيما يبدو والآثار المدمرة لتغير المناخ وانتشار الإرهاب علاوة على أزمات اللاجئين والهجرة والأزمات الإنسانية مؤخرا تشكل تحديا لفعالية نظامنا الدولي الحالي وقدرتنا على تعزيز السلام وتوفير الحياة الكريمة للجميع في كوكب مستدام. كما نواجه تحديا في طرح أفكار خلاقة وإنشاء آليات ذات مصداقية يمكنها وضع حد سلمي لجميع النزاعات فضلا عن صون السلم والأمن وتعزيز التقدم الاجتماعي وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وكفالة توفر مستويات معيشة أفضل للبشرية. إن لدينا خيارات

في العولمة. بيد أن تعددية الأطراف لم تعد خيارا بل ضرورة في وقت يستدعي فيه الطابع المترابط للتحديات العالمية قدرا أكبر من التفاعل والتعاون الدوليين، نظرا لأنه ليس بوسع أي بلد أن يتصدى بمفرده على نحو فعال لهذه التهديدات المترابطة العابرة للحدود الوطنية. إن الانعزالية والأحادية مفهومان من الماضي ولا يمكن تطبيقهما للتغلب على تحديات القرن الحادي والعشرين. وخلافا لبعض الحجج فإن تعددية الأطراف لا تشكل تهديدا لسيادة الآخرين، بل إنها وسيلة فعالة لحماية المصالح الوطنية في عالم يتسم بالترابط. ولا شك أن تعددية الأطراف ما برحت تحقق النتائج منذ عقود، كما أدت دورا فعالا في بناء المؤسسات ووضع المبادئ التوجيهية الهادفة للمساعدة في حل النزاعات سلميا. إن هذه المؤسسات تمكنا من وضع معايير وإنشاء منصات للتصدي لتحدياتنا العالمية وتغيير المناخ والحد من الفقر ومكافحة الإرهاب ونزع السلاح وغيرها من الأمور.

تعد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب والمواثيق العالمية بشأن الهجرة واللاجئين وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن المناخ بعض الأمثلة على الكيفية التي تحقق بها الدبلوماسية والتعددية النتائج المرجوة لأجل الصالح العام للبشرية. في أعقاب الزلازل المدمرة في تركيا شهدنا مباشرة مرة أخرى النجاح الذي تحققه تعددية الأطراف عن طريق التعاون الدولي في الاستجابة للكوارث والعمل الإنساني. لذلك ينبغي إعطاء الأولوية للحل السلمي للنزاعات من خلال المشاركة البناءة والدبلوماسية المبتكرة.

فمن الواضح أن نجاح تعددية الأطراف يعتمد على فعالية مؤسساتها الأساسية. بيد أن الواقع اليوم يتجلى في أن مؤسساتنا وقواعدنا المتعددة الأطراف ما تزال أبعد ما تكون عن الكمال. وبينما تعدد الأمم المتحدة على وجه الخصوص تجسيدا لتعددية الأطراف، إلا أنها ليست في مأمن من حالات الشلل العرضية على الرغم من الحاجة الماسة إلى توجيهها في مسائل السلم والأمن الدوليين. وينبغي جعل هذه المنظمة أكثر ديمقراطية وشفافية وتمثيلا وشمولا. وينبغي أن يمثل جميع الأعضاء امتثالا ثابتا لميثاق الأمم المتحدة وأحكامه، لا سيما من جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

مع الأمم المتحدة لضمان تعزيز الاستجابة على الصعيد الإقليمي في تنفيذ التدابير الوقائية مثل آليات الإنذار المبكر. تدرج سيراليون - بوصفها دولة صغيرة واستنادا إلى خبرتها - بمزايا تعددية الأطراف وأهميتها في تعزيز السلام والأمن والتنمية على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية. كما نعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي أن نواصل ترسيخ مبادئ القانون الدولي وأن نفي بالتزاماتنا بصفتنا دولا أعضاء وفقا للميثاق لأجل صون السلم والأمن الدوليين. إننا ملتزمون ببناء مجتمع عالمي أكثر عدلا وشمولا ومساواة بالمقارنة إلى المجتمع الذي نعيش فيه اليوم.

بالتالي فإننا ملتزمون بتأييد تعددية الأطراف الفعالة على أن تكون الأمم المتحدة محورا لها. ولذلك، فإن الحفاظ على قيم التسوية السلمية للمنازعات وتعزيزها، وكرامة البشرية، والتنمية الاقتصادية المستدامة الهادفة، من خلال التعاون الدولي والجهود المتعددة الأطراف، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأعيد تأكيده في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، كلها أمور أساسية لتعزيز ودعم الركائز الثلاث لمنظمتنا، وهي السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

وفي الختام، يجب أن يكون تصميمنا الجماعي على إعادة الالتزام بتعددية الأطراف ضرورة فورية. وسيكون لتقاعسنا أثر مدمر على كرامة البشرية. وفي ذلك الصدد، تؤكد سيراليون من جديد التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومثله وأهدافه - وهو التزام قطعناه على أنفسنا عندما انضمنا إلى المنظمة بوصفنا العضو رقم 100 فيها في عام 1961، وهو التزام أعطيناه الأولوية في سعينا للانتخاب عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة من 2024 إلى 2025.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): بداية، يطيب لي أن أشكر معالي السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، على رئاسته جلسة مجلس الأمن اليوم. كما أود أن أتقدم بالشكر للوفد الدائم للاتحاد الروسي، رئيس مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، على عقد هذه الجلسة

محدودة ولا غنى عن تعددية الأطراف للتصدي لهذه التحديات. في ذلك الصدد ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في اتخاذ تدابير تعزز التزامنا الجماعي بترسيخ المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

بيد أنه لا يمكننا الدفاع عن قضايا العدالة والإنصاف والمساءلة والشريعة بينما يستمر إقصاء أفريقيا - القارة التي يكرس لها ثلثا المناقشات في مجلس الأمن - وتمثيلها بشكل ناقص في أحد أهم أجهزة صنع القرار في الأمم المتحدة. في ذلك الصدد، نؤيد رأي المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتعددية الأطراف القائل بأنه ينبغي توسيع مجلس الأمن حتى يجسد على نحو منصف أقاليم العالم الممثلة تمثيلا ناقصا بشكل مزمن، بما فيها أفريقيا التي تضم أعدادا كبيرة ومتزايدة من الشباب فضلا عن كفالة الأخذ بأصوات المناطق المتأثرة بالنزاعات بصورة أكثر فعالية في عملية صنع القرار في المجلس.

كما نؤيد رأي المجلس الاستشاري القائل بأنه ينبغي أن تكون نظمنا قادرة على تحويل الانتباه والموارد على وجه السرعة للتصدي للمخاطر الجديدة والناشئة، الأمر الذي يضع منظمتنا في مركز يمكنها من منع نشوب النزاعات بشكل أكثر فعالية. وفي نهاية المطاف ينبغي النظر إلى الوقاية على أنها التزام عالمي تؤدي بموجبه جميع الدول دورها في منع نشوب النزاعات وبناء السلام. كما نؤيد سيراليون الرأي القائل بأننا يجب أن نتوقف عن التفكير في الأمن في إطار معايير قومية ضيقة وأن نسلّم بأن بقاءنا الجماعي يعتمد على تعزيز الاستثمار في السلام. يقتضي ذلك أن تصبح الأمم المتحدة هيئة أكثر فعالية ومحورا لهيكل الأمن العالمي. ويجب ألا نغفل في المستقبل التزامنا المشترك بكفالة إيجاد عالم يسوده السلام والأمن بواسطة حل خلافاتنا بما فيها النزاعات القومية والدولية من خلال الحوار البناء. ويجب أن نحترم آليات الوساطة القائمة المنصوص عليها في الميثاق وأن نعطيها الأولوية.

لقد استقادت سيراليون من جهود الوساطة المبدولة تحت رعاية الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الصعيد دون الإقليمي. وينبغي زيادة تعزيز دور المنظمات الإقليمية في الشراكة

والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، إلى جانب نشر قيم السلام والحوار والتعايش السلمي من خلال سياسات ومبادرات محددة، مثل تأسيس مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي، لتعزيز قيم التعايش بين الأديان والثقافات المختلفة.

وختاماً، تؤكد مملكة البحرين على الدور المحوري للأمم المتحدة بصفقتها مثالا لأفضل الأطر متعددة الأطراف في صون السلم والأمن الدوليين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد علفيف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ 120 الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

في البداية، أهني الاتحاد الروسي على رئاسته الناجحة لمجلس الأمن وأعرب عن تقديري للفرصة التي أتحت للحركة لعرض موقفها بشأن موضوع اليوم. وفي ذلك الصدد، لا يمكننا أن ننسى أن موضوع مناقشة اليوم المفتوحة يتزامن مع الاحتفال السنوي باليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، وهو تاريخ هام روجت له حركة عدم الانحياز، تمثيا مع التزامها التاريخي بتعزيز تعددية الأطراف والحفاظ عليها وتيسير الدبلوماسية، الذي يشكل، في المنعطف الدولي الراهن، فرصة لتعزيز قيم الأمم المتحدة وإعادة تأكيد إيمان شعوبنا بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاقها التأسيسي.

وحركة عدم الانحياز ملتزمة بدعم تعددية الأطراف، وفي القلب منها الأمم المتحدة. إن الحفاظ على قيم تعددية الأطراف والتعاون الدولي وتعزيزها، التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، أمر أساسي لتعزيز ودعم الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وهي السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وفي مؤتمر القمة الثامن عشر المعقود في باكو في تشرين الأول/أكتوبر 2019، أكد رؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز مجددا شرعية مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وقواعد القانون الدولي بوصفها عناصر لا غنى عنها لصون وتعزيز السلام والأمن، وسيادة

الهامة في اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام للتفكير في كيفية تعزيز وكفالة تعددية الأطراف لا سيما عبر الدفاع عن مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وذلك في ظل التحديات المختلفة التي يشهدها العالم. كما لا يفوتني أن أشكر معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة على إحاطته القيمة. لقد أثبتت التحديات المختلفة التي واجهها العالم في العقود الأخيرة، ولعل أبرزها في السنوات الأخيرة هي جائحة كوفيد-19، أنه لا يمكن للدول أن تدير المخاطر وتواجهها لوحدها، بل يتعين علينا أن نعمل معا كمجتمع دولي يشمل جميع أصحاب المصلحة في سبيل تحقيق الخير للبشرية. ومن هذا المنطلق، يبرز دور تعددية الأطراف والدبلوماسية والتعاون الدولي كأهم الأدوات وأكثرها فعالية لتحقيق أهداف صون السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية المستدامة.

إن مملكة البحرين بقيادة سيدي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم، ودعم سيدي صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، لطالما حرصت في جميع مواقفها الدبلوماسية وتحركاتها الدولية على تأكيد أهمية التعاون والشراكة الدولية على أساس التآخي والتفاهم ومبادئ حسن الجوار واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتغليب الحوار والحلول الدبلوماسية في تسوية الصراعات والتوترات الإقليمية والدولية؛ وترسيخ التعايش السلمي بين جميع الأديان والحضارات والثقافات، انطلاقا من ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

كما تحرص مملكة البحرين على الالتزام بالسلام كخيار استراتيجي، تنطلق من خلاله أطر المبادرات لتعزيز التعاون الدولي والاستقرار والسلام والازدهار، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط التي تشهد صراعات ونزاعات مختلفة. وفي هذا الإطار، تعمل مملكة البحرين على دعم وتعزيز النظام الدولي القائم على قواعد القانون والمواثيق الدولية ومبادئ وآليات حقوق الإنسان المنصوص عليها في القوانين والمؤسسات الدولية، وبناء القدرة الدولية على تقديم المساعدة

القانون، وتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، وإعمال حقوق الإنسان للجميع.

إن التقيد الصارم بمبادئ القانون الدولي والوفاء بحسن نية بالالتزامات التي تتعهد بها الدول، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، يكتسبان أهمية قصوى لصون السلم والأمن الدوليين. وتلتزم حركة عدم الانحياز بدعم وتعزيز مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك تلك المتعلقة بسلامة أراضي الدول وحرمة حدودها الدولية، وعدم جواز استخدام القوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحق الشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية في تقرير مصيرها.

وعلى كل دولة، في علاقاتها الدولية، واجب الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة.

ويشكل هذا التهديد بالقوة أو استعمالها انتهاكاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ولا يجوز أبداً الاعتراف به كوسيلة مشروعة لتسوية القضايا الدولية. وتؤكد الدول الأعضاء في الحركة بشدة أهمية اتخاذ تدابير فعالة لقمع أعمال العدوان أو غيرها من انتهاكات السلام، فضلاً عن الدفاع عن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وتعزيزها وتشجيعها على نحو لا يعرض السلام والأمن الدوليين والعدالة للخطر.

وتشجب الحركة التدابير القسرية الانفرادية ضد الدول الأعضاء عندما لا يأذن مجلس الأمن بهذه التدابير وفقاً للميثاق أو عندما تتعارض مع مبادئ القانون الدولي والميثاق وتطالب بإلغائها. ويرجع ذلك إلى آثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية وطابعها غير القانوني ولأنها تنتهك حقوق الإنسان وتعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة للشعوب الخاضعة لها.

وتعيد الحركة التأكيد وتشدّد على موقفها المبدئي والتزامها فيما يتعلق بتعزيز التسوية السلمية للمنازعات وفقاً للميثاق والقانون الدولي

وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها تلك الصادرة عن مجلس الأمن. وفي هذا السياق، نود أن نؤكد على الدور الهام الذي تؤديه

محكمة العدل الدولية - الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة - في تعزيز وتشجيع تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والنظام الأساسي للمحكمة. وتحتّ الحركة مجلس الأمن والجمعية العامة والأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، إلى جانب وكالاتها المتخصصة المأذون لها أصولاً، على زيادة استخدام المحكمة باعتبارها مصدراً للآراء الاستشارية وتفسير القانون الدولي في نطاق أنشطتها.

وتؤكد الحركة من جديد، وفاءً بالتزامها بتعزيز دورها كقوة مناهضة للحرب ومحبة للسلام، عزمها على العمل لإيجاد عالم يسوده السلام ونظام عالمي عادل ومنصف. ونجدد أيضاً تصميمنا على العمل من أجل عالم متعدد الأقطاب من خلال تعزيز الأمم المتحدة والعمليات المتعددة الأطراف التي لا غنى عنها في جهودنا الرامية إلى تعزيز مصالح دولنا والبشرية جمعاء.

وسأدلي الآن ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية. تكشف الادعاءات التي جوهرها البطلان والزيف التي أدلى بها ممثل أرمينيا في وقت سابق اليوم عن مدى هيمنة الكراهية والتعصب والأوهام على خطاب أرمينيا وما يشكله ذلك من تهديد خطير على السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي. وهدفها واضح. وهو أن تخفي مسؤوليتها عن العدوان على بلدي، أذربيجان، بما في ذلك احتلالها لمدة 30 عاماً لأراض ذات سيادة من بلدي، والفظائع الجماعية وجرائم الكراهية وسياستها العنصرية المكشوفة.

إن مزاعم أرمينيا المتكررة حول الأعمال العدائية العسكرية واسعة النطاق التي تدّعي أن أذربيجان أطلقتها في عام 2020 هي محض خيال. فقد استخدمت أذربيجان قوة مضادة لاستعادة سلامتها الإقليمية وحماية شعبها، حيث تصرفت على أراضيها السيادية حصراً، بما يتفق تماماً مع الميثاق والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن 822 (1993) و 853 (1993) و 874 (1993) و 884 (1993).

أما بالنسبة للاشتباكات في أيلول/سبتمبر 2022، فقد وقعت على طول الحدود غير المرسمة بين أرمينيا وأذربيجان - وليس في

إعادة تأهيل أراضيها المتأثرة بالنزاع وإعادة إعمارها وإعادة إدماجها، وضمان العودة الآمنة والكرامة للاجئين والنازحين داخلياً إلى ديارهم، والنهوض بجدول أعمال التطبيع، ومنع أي تهديد لسلامة ورفاه شعبها وسيادة دولتها وأراضيها والقضاء عليه بكل الوسائل المشروعة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة لمناقشة موضوع "تعددية الأطراف الفعالة من خلال الدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة". إننا نداول بشأن ذلك الموضوع الهام في وقت معقد يتسم بالتوتر السياسي الشديد، الأمر الذي يتطلب تفكيراً متيقظاً في التحديات العالمية المتعددة الأوجه التي تؤثر علينا جميعاً. ويجب أن نستنبط نهجاً فعالة وحلولاً ابتكارية للتصدي لتلك التحديات ونحن نعمل على تنفيذ الخطة المشتركة للأمم المتحدة وتعزيز التزامنا بتعددية الأطراف.

إن مبادئ الميثاق، التي تجسد المبادئ الأساسية التي تعهدنا بها بوصفنا دولاً أعضاء، تتعرض لتهديد متزايد. لقد استندت نصوص الميثاق إلى أهوال الحرب العالمية الثانية التاريخية التي لا تزال دروسها ذات صلة بالجغرافيا السياسية الحديثة. ويذكرنا المناخ السياسي العالمي السائد بأن جميع الدول الأعضاء ملزمة بموجب الميثاق بتسوية المنازعات والنزاعات بالوسائل السلمية وبذل كل جهد ممكن لتحقيق السلام والاستقرار العالميين.

وعلى الرغم من التطلعات النبيلة لميثاق الأمم المتحدة وأثره الإيجابي، فإن بعض الدول الأعضاء انتهكت ولا تزال تنتهك بعض مبادئه الأساسية. وعلى الرغم من أن الميثاق يؤكد أن الأمم المتحدة تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها، فإننا في الواقع نواجه عبثية جورج أرويل المتمثلة في أن بعض الأعضاء أكثر تساوياً من غيرهم. وبطبيعة الحال، كثيراً ما يتم التعبير عن ذلك من خلال الإجراءات الانفرادية والتجاهل الصارخ للقانون الدولي. فهو يمكن أصحاب السلطة من انتهاك الميثاق، على سبيل المثال، بتسوية نزاعاتهم بوسائل غير سلمية أو بانتهاك أو دعم التعدي على السلامة الإقليمية للآخرين وسيادتهم.

أرمينيا - واستقرتها القوات المسلحة الأرمنية. وقد تم توثيق ذلك على النحو الواجب وإبلاغ الأمم المتحدة به. وادعاءات أرمينيا بشأن طريق لاتشين - خانكيندي كاذبة بنفس القدر. فمنذ توقيع البيان الثلاثي في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ظل النظام الذي يحكم حركة الأشخاص والمركبات والبضائع على طول الطريق دون تغيير، مع ضمان أذربيجان للأمن وفقاً للبيان. وما فتئ السكان وسيارات الإسعاف وقوافل المساعدات الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر يستخدمون الطريق دون قيود. وفي الوقت نفسه، أساءت أرمينيا نفسها استخدام طريق لاتشين لأغراض عسكرية غير مشروعة، بما في ذلك لتتوابع أفراد القوات المسلحة، ونقل الأسلحة، وزرع الألغام الأرضية في المنطقة. كما استخدمت الطريق للاتجار غير المشروع بالمعادن والموارد الأخرى ولنقل رعايا بلدان ثالثة. إن إنشاء أذربيجان لنقطة تفتيش حدودية عند مدخل طريق لاتشين على أراضيها الخاضعة لسيادتها يرتكز على المبادئ الأساسية لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية وحقوقها وامتيازها واختصاصها الحصري وواجبها الذي لا يمكن إنكاره في ضمان أمن وحماية حدودها وسيادة القانون.

وبدلاً من إضاعة الوقت في تشويه الحقائق، وإساءة تفسير الوثائق الدولية، وتضليل المجتمع الدولي، والتحريض على العداء والكراهية، ينبغي لأرمينيا أن تنقيد بالتزاماتها الدولية، وأن تسحب قواتها المسلحة وتشكيلاتها المسلحة غير القانونية بصورة كاملة من أراضي أذربيجان، وأن تعيد القرى الحدودية الثماني التي لا تزال محتلة إلى أذربيجان. وينبغي لأرمينيا أن تكف عن المطالبات الإقليمية والأنشطة غير القانونية والمعلومات المضللة، وأن تنهي إرهابها المتعلق بالألغام، وأن تلقي الضوء على مصير عدة آلاف من الأذربيجانيين الذين فقدوا خلال النزاع. وينبغي لها أن تجبر الضرر الذي لحق بأذربيجان وأن تشارك بإخلاص في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة سلام وترسيم الحدود بين الدولتين.

وبغض النظر عن عدد الأكاذيب والتلميحات والمعلومات المضللة التي تنشرها أرمينيا، فإن أذربيجان حازمة في تصميمها على

وسيتطلب ذلك إرادة سياسية قوية وأقصى قدر من الاحترام والتطبيق المتسق للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن أن تسير الأمور كالمعتاد، إذا أردنا نحن، بوصفنا دولاً أعضاء، ومجلس الأمن، المكلفين بولاية رئيسية تتمثل في صون السلم والأمن الدوليين، أن ننجح في توفير إدارة وحل فعالين للسلم والأمن العالميين.

ونود أن نذكر مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن أحد أخطر العوائق التي تحول دون الحل الفعال للنزاعات هو التطبيق الانتقائي السائد للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وبناء على ذلك، تعتقد جنوب أفريقيا أن تعددية الأطراف الفعالة تتطلب السعي إلى الوحدة والشراكة والتعاون كخطوة أولى لتعزيز العمل الجماعي. وعلى نفس القدر من الأهمية، تظل مسؤولية مجلس الأمن عن ضمان تنفيذ قراراته وإيلاء اهتمام عادل ومتساو للمسائل المدرجة في جدول أعماله أمراً حيوياً.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام جنوب أفريقيا الثابت ودعمها لنظام متعدد الأطراف قائم على القواعد القانون الدولي، عادل ومنصف وتمثيلي وملائم للغرض، تقوده الأمم المتحدة، ويوفر منبراً لإيجاد الحلول الحكومية الدولية والجماعية للتحديات العالمية المشتركة. وتشهد التحديات العالمية السائدة في مجالات الاقتصاد والتنمية والصحة والسلام والأمن وغيرها من التحديات الملحة على المبدأ القائل بأنه لا يمكن لبلد بمفرده أن يقوم بحلها. ولذلك، يتعين علينا أن نعيد بناء الثقة وأن نضاعف جهودنا للعمل معاً من أجل التصدي لهذه التحديات.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

السيد فونغنوركيو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة، وأهنئ الاتحاد الروسي على توليه رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. كما يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على إحاطته الهامة.

ومع ذلك، فإن تولي السلطة هذا لا يعفيهم من العواقب السلبية التي يتعين علينا جميعاً تحملها إذا تم الاستهزاء بالمبادئ المكرسة في الميثاق. وغالباً ما تكون هذه العواقب خارجة عن السيطرة ولها تأثير على أمن الجميع في الأجل الطويل.

ولا يزال من الأهمية بمكان أن تتمسك جميع الدول الأعضاء بعزمها على الحفاظ على الطابع المحوري للأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية في إطار أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. إن السعي إلى تحقيق السلم والأمن العالميين يتطلب من الدول الأعضاء أن تضع خلافاتها جانبا وأن تعطي الأولوية للهدف المشترك المتمثل في النهوض بمسار السلام والتنمية للبشرية.

لقد ازداد تواتر التشكيك في أهمية الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة. والأنكى من ذلك هو السعي إلى تحقيق شرعية مجلس الأمن ونزاهته. وسيستمر هذا المسعى ما دامت حالة الشلل في مجلس الأمن مستمرة دون حل. وقد أبرز ذلك الحاجة الملحة إلى إصلاح مجلس الأمن، الأمر الذي يتطلب تمثيلاً عادلاً ومساواة في عمليات صنع القرار في المجلس. وبالمثل، نحث أعضاء مجلس الأمن على تجاوز خلافاتهم بشأن بعض المسائل المدرجة في جدول أعماله والسعي بجدية إلى تحقيق الوحدة وتوافق الآراء، الأمر الذي نأمل أن يعزز حتماً فعالية المجلس وبالتالي شرعيته.

وبينما نستعد في الأشهر المقبلة لإجراء المداولات بشأن "خطتنا المشتركة" ومؤتمر قمة المستقبل، ولا سيما الخطة الجديدة للسلام، ينبغي أن نركز ملياً في بناء هيكل عالمي للسلام والأمن يتسم بالنجاعة والفعالية في إيجاد حل للتهديدات الناشئة للسلام والأمن، فضلاً عن النزاعات المعلقة التي طال أمدها. ونتيح الخطة الجديدة للسلام فرصة في سياق جغرافي سياسي معقد لتجديد وتعزيز عزمنا على الحفاظ على المكاسب التي تحققت بشأن السلام والاستقرار العالميين في 77 عاماً الماضية من وجود الأمم المتحدة والنهوض بها.

ويجب أن يكون منع نشوب النزاعات والحوار والوساطة في صميم مساعي الأمم المتحدة سعياً إلى تحقيق السلم والأمن العالميين.

الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، أيدنا في الرابطة بقوة أهمية عدم انتشار الأسلحة النووية، التي ترسي أساسا متينا لصون السلم والأمن الإقليميين. وعلى نفس المنوال، يظل دور الرابطة أساسيا في التصدي للتحديات الأمنية الإقليمية بالوسائل السلمية، بما في ذلك مسألة ميانمار. كما يجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لضمان استمرار تقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين، فضلا عن النهوض بالتنفيذ الكامل والفعال لتوافق الآراء ذي النقاط الخمس الذي اتفق عليه قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الثابت بدعم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وبلدي على استعداد لمواصلة العمل عن كثب مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد فيفيلد (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب أستراليا بفرصة التكلم بشأن هذا الموضوع المهم.

إن أستراليا بلد يتشاطر الكثير مع العديد من شعوب العالم. فنحن بلد أقدم ثقافة حية على الكوكب سكانه ينحدرون من 300 من الأصول المختلف. نرى لأنفسنا في العالم، وبالمثل يمكن للعالم أن يرى نفسه في أستراليا. ونريد أن نشهد، إلى جانب صون مصالحنا، نهوضا بمصالح جميع شعوب العالم.

وتكمن مصالحنا في عالم يعمل وفقا لقواعد وأحكام ومعايير تنص على ألا يقرر البلد الكبير مصير البلد الصغير، وعلى أنه يمكن لكل بلد أن يسعى إلى تحقيق تطلعاته وازدهاره. نريد أن نعيش وفقا لقوانيننا وقيمنا، التي يحددها مواطنونا - مع احترام الآخرين لا الإذعان لهم. وبغية الحفاظ على تلك الخيارات السيادية، يجب على بلدان العالم الصغيرة والمتوسطة، بما فيها أستراليا، أن تعمل معا.

إن المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة أساسية لتطلعاتنا، وهي حاسمة الأهمية لقدرة النظام المتعدد الأطراف على

وتقويد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية البيان الذي أدلى به ممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

لقد وصلنا إلى هذا المنعطف الحرج جدا إذ يواجه المجتمع الدولي تحديات متعددة الجوانب، بما في ذلك النزاعات المسلحة والصعوبات الاقتصادية والمالية والبيئية. وعلاوة على ذلك، تم تقويض تعددية الأطراف، التي كانت دائما في صميم التعاون الدولي، في حين أن النزعة الانفرادية آخذة في الازدياد.

”نحن“، كما ينص الميثاق، شعوب الأمم المتحدة، ونجتمع في الأمم المتحدة لإيجاد أنسب الحلول واتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة المشاكل التي تواجهنا جميعا اليوم. ولا يمكن القيام بذلك بدون إعلاء مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والحفاظ على تعددية الأطراف. لقد أنشئت الأمم المتحدة لتقادي وقوع كارثة عالمية أخرى. ويجب أن تكون حكمتنا الجماعية وإرادتنا السياسية لإيجاد النهج الأكثر واقعية لمعالجة العدد المتزايد من الأزمات التي تعرضنا للخطر اليوم فوق كل المصالح الانفرادية والسياسية. وبقيامنا بذلك، يجب أن نعزز تضامنا، وأن نعالج الخلافات، وأن نتجنب المواجهة والانقسام.

وفي هذا السياق، يجب على الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، أن نقي بفعالية بولايتها المتمثلة في صون السلم والأمن. وتطلعنا المشترك هو أن يتحول المجلس بغية الاستجابة للتهديدات والاحتياجات الأمنية العالمية الراهنة. ويجب أن يتوصل المجتمع الدولي لحلول سلمية وطويلة الأمد للنزاعات والمنازعات الجارية. ونرى أن التدابير القسرية الانفرادية تتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وهي لا تزال تعوق أعمال الحقوق وتمنع تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة للشعوب البريئة التي تخضع لها. ولضمان تحقيق السلام والازدهار الدائمين، يجب أن نهئى الفرص لإيجاد حلول سلمية وتهيئة بيئة مؤاتية لإجراء المفاوضات الدبلوماسية.

وبوصف جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عضوا نشطا ومسؤولا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تعلق أهمية كبيرة على تعزيز السلام والاستقرار الإقليميين. ومن خلال معاهدة إنشاء منطقة خالية من

خطتنا المشتركة (A/75/982) الدعم السياسي واسع النطاق لنظام متعدد الأطراف يتسم بالإنصاف والشمول والكفاءة والفعالية. ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل فرصة للنظر فيما إذا كانت الأمم المتحدة الآن هي الأمم المتحدة التي نريدها والأمم المتحدة التي نحتاجها للمستقبل. ونتطلع إلى المشاركة في هذه العملية مع البلدان الملتزمة التزاما حقيقيا بالإصلاح.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد راي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئاسة الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة المهمة.

يتسم عالم اليوم بتزايد التوترات الجغرافية السياسية بين الدول الكبرى منذ فترة الحرب العالمية الثانية. ويمثل انعدام الثقة داخل الدول وفيما بينها اختبارا خطيرا لتعددية الأطراف. وقد ساد شعور قوي بأن الأمم المتحدة، ولا سيما هذا الجهاز ذاته، مجلس الأمن، غير قادر على صون السلام وحل التحديات الخطيرة التي تواجهها البشرية اليوم. وهناك حاجة ملحة إلى التخلي عن ضيق الأفق وحشد الإرادة السياسية لبناء التفاهم والتعاون والتنسيق بغية تبديد التوترات الجغرافية السياسية ورسم طريق لمستقبل سلمي ومزدهر للبشرية.

إن تعددية الأطراف عنصر محوري في السياسة الخارجية لنيبال، التي تقع الأمم المتحدة في جوهرها، لصون السلم والأمن الدوليين وللتصدي للتحديات العالمية. وبالنسبة للدول الصغيرة مثل بلدنا، فإن الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة يعادل الدفاع عن المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية والكرامة والعدالة من أجل نظام عالمي شامل ومنصف.

ونعتبر ميثاق الأمم المتحدة أساسا للنظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد الذي تشارك فيه جميع الدول الأعضاء بكرامة، بغض النظر عن براعتها الاقتصادية أو قوتها العسكرية. ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تحترم دائما أحكام الميثاق. وتطبيقها الانتقائي هو نبذ لقيم النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد.

التصدي بفعالية للتحديات العالمية التي نواجهها جميعا. ونريد أن نرى تمسك جميع البلدان بميثاق الأمم المتحدة.

لقد أبرز غزو روسيا غير القانوني وغير الأخلاقي لأوكرانيا بجلاء اهتمامنا بالعيش في عالم لا يهيمن فيه أي بلد ولا يخضع فيه أي بلد للهيمنة. إن الهجوم على أوكرانيا هجوم على جميع البلدان الصغيرة. إنه تأكيد على أنه يحق لبلد أكبر أن يخضع جارا أصغر - ليقرر حتى حق بلد آخر في الوجود.

ولا يمكننا أن نقبل حالة تقرر فيها البلدان الكبيرة الحجم مصير البلدان الصغيرة. وبصرف النظر عن الأضرار الرهيبة والخسائر في الأرواح في أوكرانيا، فإن الغزو الروسي يقاوم المعاناة الإنسانية. إنه يتسبب في الأزمة العالمية في الأمن الغذائي وأمن الطاقة التي تؤثر تأثيرا رهيبا على سكان العديد من الدول الأعضاء. ويذكرنا جميعا بالأمر الذي قد تتعرض للخطر إن فشلنا في حماية ميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي عندما تضرب الدول الكبرى بالقواعد عرض الحائط. يجب أن نواصل العمل معا لمحاسبة روسيا.

وتتمثل رؤية أستراليا في نظام متعدد الأطراف يوفر الأمن ويحقق الاستقرار والرخاء لأستراليا ومنطقتنا والعالم. والالتزام الحقيقي بالأمم المتحدة يعني الالتزام الحقيقي بإصلاح الأمم المتحدة بغية الحفاظ على أهميتها الحيوية. ونحن ملتزمون بالعمل مع بعضنا البعض لتحقيق تلك الغاية.

إن عجز مجلس الأمن عن الرد على الهجوم الروسي على أوكرانيا قد سلط الضوء مرة أخرى على أهمية الإصلاح. ويجب أن تثق الدول الأعضاء بأن مجلس الأمن يمكن أن يرد بفعالية على التهديدات والانتهاكات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. ولم يكن القصد أبدا من حق النقض في مجلس الأمن أن يستخدم لتمكين البلدان ذاتها التي منحت حق النقض من إساءة استخدام ميثاق الأمم المتحدة دون رادع.

ويظهر الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة 1/75) وتقرير

تنظيم وترؤس هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع تعددية الأطراف الفعالة من خلال الدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إن ميثاق الأمم المتحدة يرسى الأساس لإدارة علاقات دولية يمكن التنبؤ بها، على أساس مجموعة من القيم والمبادئ المشتركة. وهذه الأخيرة، ولا سيما احترام سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية، والحل السلمي للمنازعات والمجتمع الدولي، حاسمة الأهمية لمواجهة التحديات العالمية. وتمثل صمام أمان لتعددية الأطراف القائمة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، والسلام، والأمن الدوليين، والتنمية. وكان صون السلام والأمن الدوليين، ولا يزال، العمود الفقري للنص التأسيسي للأمم المتحدة.

واليوم، كما كان في عام 1945، لا يزال ذلك الهدف في صميم عمل الأمم المتحدة. ومجلس الأمن بالتحديد، الضامن للسلام والأمن في العالم، هو الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية في ذلك الصدد. واليوم نحن بحاجة إلى تعددية أطراف تتسم بقدر أكبر من الوحدة والفعالية والواقعية. لقد أظهرت لنا جائحة مرض فيروس كورونا بوضوح أننا نعتمد على بعضنا البعض وأن تعددية الأطراف مطلوبة. ويرى المغربون بناء نظام متعدد الأطراف متجدد ومنصف أمر أساسي لكفالة تعزيز التضامن الدولي بشكل كاف لمواجهة التحديات الحالية المتعددة الأبعاد والمتعددة الأشكال. ونحتاج أيضا إلى إلقاء نظرة جديدة على العمل المتعدد الأطراف، ووضع نهج متجددة ومبتكرة، وتحديد مفاهيم توافق الآراء التي يمكن أن تعطي زخما جديدا لمواجهة التحديات الفورية والمستقبلية وتعزيز فعالية المؤسسات الدولية.

ووفقا للمبادئ التوجيهية التي قدمها الملك محمد السادس، يساهم المغرب بنشاط في تعزيز تعددية الأطراف القائمة على السلام والاستقرار والاحترام المتبادل والتنمية المستدامة على الصعيدين العالمي والقاري. ويؤمن المغرب دوما بأن التعاون المتعدد الأطراف هو أنجع السبل للتصدي للتحديات العالمية التي تواجه البشرية، لا سيما في عالم مترابط ودائم التغير. وفي ذلك الصدد، تلتزم المملكة المغربية التزاما راسخا بالمبادرات الهامة المتعددة الأطراف، مثل الحوار بين

وبينما نؤيد التقيد القاطع بميثاق الأمم المتحدة، فإننا ندعو إلى إصلاح أن يعزز الإنصاف والمساواة والشمولية والعدالة لجميع الدول الأعضاء. فالسلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة يعزز بعضها بعضا. ونؤكد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب من أجل منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية.

وهناك حاجة إلى تنسيق أوثق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام إذا أردنا تحقيق سلام دائم. وبما أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن، يجب أن يضطلع أعضاؤه بالمسؤولية الحيوية عن التمسك بمبادئ الميثاق وقيمه. إن عجز المجلس يقوض مصداقية وشرعية منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ولذلك، نتوقع من أعضاء المجلس، ولا سيما الأعضاء الدائمين، العمل بجد أكبر للتوصل إلى توافق في الآراء في معالجة المشاكل التي يواجهها العالم اليوم.

لقد تميزت الأمم المتحدة، طوال 77 عاما، بوصفها المنظمة المتعددة الأطراف الوحيدة ذات المصداقية التي تتمتع بعضوية عالمية. ولم يكن نجاحها من قبيل الصدفة، بل كان نتيجة للالتزام الدؤوب الذي أبدته الدول الأعضاء فيها. ولا يمكننا أن نتصور أو ننشئ مؤسسة أخرى من هذا القبيل بنفس العضوية والمصداقية. لكن الوقت قد حان لاتخاذ خطوة تاريخية في هذا المنعطف التاريخي لجعل الأمم المتحدة مؤسسة قادرة على صون السلام ومساعدة الدول الأعضاء على ضمان الرخاء المستدام.

يجب أن تظهر نية حقيقية لتحقيق النتائج من خلال منظومة الأمم المتحدة. ولذلك يجب ألا تحول المصالح الوطنية الضيقة دون تصدي الأمم المتحدة للتهديدات العالمية المشتركة. ويجب على الدول الأعضاء أن تتقيد بميثاق الأمم المتحدة لصون السلم والاستقرار في العالم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد القادري (المغرب) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر، السيد سيرغي لفروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، على

بيد أن هذا النظام، على الرغم من عيوبه، يجب أن يظل إطارنا المفضل، لأنه لا أحد منا يستطيع بمفرده معالجة ما نواجهه في كثير من الأحيان من تحديات عالمية ووجودية عديدة، بما في ذلك النزاعات المسلحة والجوائح وانعدام الأمن الغذائي وحالة الطوارئ المناخية، على سبيل المثال لا الحصر. ومع ذلك، وكما ذكرنا الأمين العام في عام 2020 في ذروة الجائحة، "لا يكفي أن نعلن عن فضائل تعددية الأطراف؛ ويجب أن نستمر في إظهار قيمتها المضافة. فالتعاون الدولي يجب أن يتكيف مع تغير الأزمنة". ويجب أن يكون ذلك التعاون الدولي أكثر مرونة وفعالية وشمولاً، حتى نتمكن من الاستعداد بشكل أفضل والاستجابة للتحديات العالمية التي تؤثر على شعوب العالم وتمنع في نهاية المطاف نشوء تحديات عديدة أخرى.

وفي هذا الصدد، يجب أن يظل ميثاق الأمم المتحدة حجر الزاوية في تعددية الأطراف. ولذلك، يؤيد لبنان أي إصلاحات مؤسسية ترمي إلى زيادة مصداقية الأمم المتحدة وتقليل انعدام الثقة - الذي غالباً ما يكون له ما يبرره - تجاه المؤسسات الدولية. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجدداً دعم لبنان لجهود الأمين العام، على النحو المقترح في خطتنا المشتركة (A/75/982)، لتكييف الأمم المتحدة مع هذا العصر الجديد. ويتجسد ذلك أيضاً في الخطة الجديدة للسلام.

وبما أننا الآن في عالم متعدد الأقطاب، يجب أن تكون مؤسسات الحوكمة أكثر تمثيلاً وديمقراطية، وهو ما ينطبق بطبيعة الحال على مجلس الأمن. ولذلك، يواصل لبنان دعم المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح المجلس، ومسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، ونؤكد مجدداً على موقف مجموعة الدول العربية في هذا الصدد. وأيد لبنان أيضاً عدة مبادرات ترمي إلى تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يتعلق باستخدام حق النقض. وفي ذلك السياق، نؤيد مبادرتين متكاملتين: مدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، فيما يتعلق بعدم تصويت المجلس ضد أي مشروع قرار موثوق به يرمي إلى منع أو ردع الجرائم الوحشية الجماعية؛ والمبادرة الفرنسية المكسيكية بشأن تقييد

الثقافات والحضارات والأديان، ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، والإدارة الرحيمة والإنسانية للهجرة، وتعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة، على سبيل المثال لا الحصر لبعض الموضوعات المهمة جداً. كما جعل المغرب على رأس أولوياته ضمان السلام والأمن والتنمية المستدامة لقارتنا الأفريقية، فضلاً عن اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف لصالح أفريقيا، وفقاً لتعليمات الملك محمد السادس.

ويرحب المغرب بجهود ومبادرات الأمين العام أنطونيو غوتيريش، ولا سيما تقريره "خطتنا المشتركة" (A/75/982) والخطة الجديدة للسلام، اللذين يهدفان إلى تعزيز عمل منظمتنا، وتجهيزها لمواجهة تحديات عصرنا، وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة. وتسهم تلك المبادرات، بالإضافة إلى الإصلاحات المضطلع بها في الأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن - والذي بشأنه نؤكد من جديد دعمنا الكامل للموقف الأفريقي الموحد، على النحو الوارد في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت - في تعزيز دور الأمم المتحدة وتعددية الأطراف بشكل عام من خلال تشجيع تحقيق نهج شامل ومنصف للتعاون الدولي.

وفي الختام، نعتقد أن تعددية الأطراف القوية والمنصفة أمر لا غنى عنه للتصدي للتحديات المشتركة، وإيجاد حلول جماعية، وبناء مستقبل أفضل للأجيال الحالية والمقبلة. وتحقيقاً لتلك الغاية، تظل الأمم المتحدة أكثر أطر التعاون فعالية وكفاءة وملاءمة ومنبراً للعمل المتعدد الأطراف بلا منازع لتحقيق تلك الأهداف الجديدة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة مراد (لبنان) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أهنئ روسيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، وأن أشيد بها على عقد مناقشة مجلس الأمن المفتوحة اليوم، برئاسة وزير الخارجية سيرغي لافروف. وبالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة رئيسية، في وقت يستمر فيه تقويض النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد.

ونعتقد أنه يجب أيضا مساءلة روسيا على نشر المعلومات المضللة على أساس يومي، بل إنها تكذب هنا في الأمم المتحدة. وفي المذكرة المفاهيمية التي أعدت لمناقشة اليوم، تخبرنا روسيا بأننا نواجه "تدهورا شديدا للوضع في مجال الأمن العالمي بسبب الرغبة في إعادة النظر في التوازن الاستراتيجي وتجاهل الشواغل الأمنية للدول الأخرى". (S/2023/244، صفحة 3) وتمضي المذكرة المفاهيمية في القول إن بعض البلدان قد

"فرض مبدأ "القوة دائما على حق" ... [وأن أي محاولات لحل النزاعات] ينبغي أن تنطلق من مبادئ المساواة [وأن يظل من الأساسي التقييد بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المكرس في المادة 2 من الميثاق...]. (المرجع نفسه، صفحة 2 وصفحة 3)

ما هو الواقع؟ الواقع مختلف تماما. وما كان للعالم أن يواجه هذا التدهور الحاد في الأمن العالمي لو لم تشن روسيا غزوا شاملا وحربا عدوانية ضد جارتها المستقلة ذات السيادة، أوكرانيا. تحتج روسيا على فرض مبدأ "القوة هي الحق". ومع ذلك فهي تفعل ذلك بالضبط في أوكرانيا. ما الذي يمكن أن يصف بسهولة ما يحدث في أوكرانيا أكثر من قرار جارة قوية بمهاجمة جارة لها؟ لحسن الطالع، واصلت أوكرانيا الدفاع عن نفسها بدعم من العديد من الشركاء، وهو أمر متوخى في الواقع بموجب المادة 51 من الميثاق، التي تمنح الدول على وجه التحديد الحق في الدفاع عن نفسها وتمنح لبلدان الأخرى الحق في مساعدة دولة تدافع عن نفسها. كما تدعونا روسيا جميعا إلى "رفض جميع مظاهر الاستعمار الجديد" (المرجع نفسه، صفحة 3). بيد أنني أشجع أعضاء المجلس على أن يقرأوا بالفعل الخطاب التي ألقاها الرئيس بوتين، والتي يقول فيها إنه لا يرى تمييزا بين أوكرانيا وروسيا، وأنه في الواقع يرفض الاعتراف بسيادة أوكرانيا. ومن هنا جاء الضم غير المشروع لمزيد من الأراضي الأوكرانية، وقصف المدن الأوكرانية يوميا، واعتقال عشرات الآلاف من الأطفال الأوكرانيين وترحيلهم القسري و "إعادة تعليمهم".

استخدام حق النقض في حالة ارتكاب الفظائع الجماعية. وفي العام الماضي، شارك لبنان أيضا في تقديم قرار الجمعية العامة 262/76، المعنون "تكليف دائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن".

وأخيرا، لا يزال من المهم كفالة التنفيذ المتوائم والمتسق للالتزاماتنا الدولية والتخلي عن النهج الانتقائية. وبالنسبة للبنان، وهو دولة صغيرة وعضو مؤسس للأمم المتحدة، فإن تعددية الأطراف درع، ومثلما كانت ذات أهمية حيوية لبلدي عندما مر بنزاعاته السابقة، فإنها تظل كذلك في مواجهة أزمات اليوم. ولذلك، فإن النظام الدولي القائم على سيادة القانون واحترامه لا يمكن أن يكون اختياريا ويجب أن يكون وسيلة ضرورية لتحقيق السلام والاستقرار والأمن على الصعيد الدولي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد راي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد كندا الموضوع الذي أختير لمناقشة اليوم المفتوحة - "كفالة فعالية تعددية الأطراف عن طريق الدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة". ومع ذلك، فإن المذكرة المفاهيمية (انظر S/2023/244) التي أعدها الاتحاد الروسي هي ما كان جورج أورويل سيسميه ممارسة متمردة في التفكير المزدوج. وفي الواقع، لدى الاتحاد الروسي معتقدان متناقضان تماما في ذهنه في نفس الوقت. فهو يعتقد أنه مدافع مخلص عن مبادئ الميثاق، ويعتقد أيضا أنه ضامن لنظام جديد مبني على تلك المبادئ. وفي الوقت نفسه، يظهر من خلال أفعاله أنه يعتقد حقاً أنه يمكنه تمزيق تلك المبادئ ذاتها إلى أشلاء أينما ومتى يشاء - سواء في أوكرانيا أو سوريا أو في روسيا نفسها، ضد شعبه ذاته. ويعمل الاتحاد الروسي كما لو كان فوق القانون. ولا أستطيع أن أتصور أي شيء أكثر إنفرادية من ذلك. ولكن لا أحد منا فوق القانون. فأوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بشأن الترحيل القسري الجماعي للأطفال الأوكرانيين دليل واضح على تلك الحقيقة. ونحن الآن على عدة مسارات أخرى لمحاسبة روسيا على انتهاكاتها للقانون الدولي في أوكرانيا، وسوف نلاحقها بتصميم كبير.

(تكلم بالفرنسية)

ولكن أرجوكم أن تفهموا بأنه يجب علينا أن نعترف عندما نقرأ الميثاق، بأنه يجب أن نقرأ الوثيقة بأكملها. ولا يمكننا أن نستشهد بصورة انتقائية بفقرة أو أخرى. بل يجب أن نقرأ كل مادة فيه لكي نفهم الوثيقة بأكملها. وحينئذ، يا للدهشة، نجد أن الميثاق يشمل حقوق الإنسان. إنه يحض على المساواة بين الجنسين. ويحض بشكل خاص على ضرورة التضامن الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. إن الميثاق أكثر بكثير من مجرد احتفال بسيط بالسيادة الوطنية. وينبغي ألا نحد أبدا من قدرتنا على إنشاء مؤسسات جديدة لمواجهة التهديدات والتحديات الجديدة، وهذا بالضبط ما فعلناه جميعا منذ عام 1945. فالميثاق ليس قيادا يقصد به منعنا من معالجة المسائل الملحة. وإذا جاز لي أن أستعير عبارة ما، فإن كندا تعتبر الميثاق شجرة حية - وثيقة حية - مبادئها واضحة، وتعتمد حيويتها على التزامنا المشترك وبحسن نية بالتجديد.

باختصار، إن إحساسنا بالميثاق وتعددية الأطراف يختلف اختلافا كبيرا عن إحساس الاتحاد الروسي بذلك، كما يتضح من سلوكه خلال العام الماضي. نحن نؤمن إيمانا راسخا بالقواعد التي تنطبق على كل واحد منا، بما في ذلك أنفسنا. نحن نؤمن بكرامة الإنسان والمساواة. ونعتقد أن تلك القيم يجب أن تعززها الصكوك والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية. لا نعتقد أن العالم توقف في عام 1945. ليس لدينا حنين إلى عالم مقسم إلى مناطق نفوذ أو تكتلات قوة. وقبل كل شيء، نريد أن نواصل بناء أمة متحدة تتصدى لتحديات اليوم والغد. نعم، إننا نؤمن بلا خجل بأن عبارة "نحن شعوب الأمم المتحدة"، تلك الكلمات المؤثرة التي ترد في بداية الميثاق، تكتسي نفس الأهمية التي تكتسيها الدول.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): نشكر الرئاسة الروسية على الدعوة إلى عقد جلسة مجلس الأمن هذه بشأن الموضوع، وقد جاء انعقادها في أوانه تماما.

نشهد اليوم جميعا تحولا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا عالميا - انتقالا نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب. ليس من السهل التخلي عن

تتهم روسيا أيضا الآخرين بتجاهل الشواغل الأمنية للدول، وتنتهج سياسة توسعية وتحريفية في جميع أنحاء العالم. فقد علقت اتفاقات نزع السلاح الرئيسية أو نكثت بها. وتهدد علنا باستخدام الأسلحة النووية بينما تقوض السلامة والأمن النوويين في أوكرانيا.

إذا كان هناك بلد واحد مسؤول أساسا عن تجاهل الشواغل الأمنية للدول الأخرى، فهو الاتحاد الروسي. إن كان يوجد بلد واحد انتهك الميثاق انتهاكا صارخا، فهو الاتحاد الروسي. وإذا كان يوجد بلد واحد فعل أكثر من غيره للمساسب بمجلس الأمن، فهو الاتحاد الروسي. وترى روسيا أننا يجب ألا نقوض امتياز المجلس أو دوره المركزي في صون السلم والأمن. والواقع أن الميثاق ينص بوضوح على أن مجلس الأمن يؤدي دورا مركزيا. غير أن الشيء الذي لم يذكره الاتحاد الروسي على نحو ملائم هو أنه استخدم حق النقض لعرقلة العمل الرامي إلى صون السلم والأمن الدوليين أكثر من أي عضو دائم آخر. ومن حيث الجوهر، فإن إساءة استخدام روسيا لهذا الجهاز وحققها في النقض هما اللذان قوضا بشكل خطير مصداقية مجلس الأمن وشرعيته.

(تكلم بالإنكليزية)

بالإضافة إلى التكاليف المذهلة لغزو روسيا لأوكرانيا بالنسبة للبلاد وشعبها، علينا أن نفهم - كما قال العديد من المتكلمين اليوم - أن تصرفات روسيا تكلف العالم الأوسع ثمنا باهظا. نعلم جميعا أن أسعار الغذاء والطاقة قد ارتفعت. لقد اهتزت الأسواق العالمية. وتواجه البلدان ديونا أعمق وأكبر. وقد أثرت هذه التداعيات على الفئات الأكثر ضعفا في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، والتي كان الكثير منها يعاني بالفعل من آثار جائحة مرض فيروس كورونا. وبطبيعة الحال، ندرك جميعا أن على كل واحد منا أن يفعل المزيد لدعم البلدان التي تكابد المصاعب الاقتصادية، وأثار تغيير المناخ، والهشاشة، والصراع، والاحتياجات الإنسانية والإنمائية المتزايدة. والعديد من هذه القضايا كانت قائمة قبل غزو روسيا لأوكرانيا، حتى وإن كانت قد تفاقت وتعمقت بسبب الغزو. وهي أيضا أعراض لقضايا أعمق تتطلب إصلاحا جادا لجعل النظام المتعدد الأطراف أكثر إنصافا وفعالية.

الامتثال للالتزامات بموجب الاتفاقات والمعاهدات الدولية التي يكون أعضاء المجتمع الدولي أطرافاً فيها، بما في ذلك على أساس ادعاءات التفرد؛ وإحياء عقلية التكتل ومعارضة ظهور عالم متعدد الأقطاب. وتعددية الأطراف الحقيقية لا يمكن تحقيقها من دون حوار وحلول توفيقية تراعي مصالح جميع الأطراف المعنية. وهنا تكمن قيمة صنع القرار القائم على توافق الآراء.

وفي ضوء البيانات التي أدلى بها بعض الشركاء بشأن الحاجة - وفي بعض الحالات الطلب - إلى إعادة النظر في الأشكال التقليدية للسعي من أجل إيجاد حلول مقبولة من الأطراف، فإن الاقتراح الذي أصدره المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتعددية الأطراف الفعالة قبل أيام قليلة يثير قلقاً بالغاً. وهو يتعلق بإمكانية إعادة تعريف مفهوم توافق الآراء أو حتى التخلي عنه. ووفقاً للاقتراح فإن،

”توافق الآراء غير فعال وغير عادل بدرجة كبيرة، مما يسمح لعدد صغير من الدول بعرقلة الإجراءات التي من الواضح أنها ضرورية لمعالجة المسائل ذات الاهتمام العالمي“.

ونرفض بشدة ذلك النهج. وفي ذلك الصدد، نذكر بمبدأ التساوي في السيادة، الذي أسست عليه المنظمة، والذي يتسم بموجبه صوت كل دولة بنفس القدر من الأهمية. وهذا المبدأ هو الذي يمكننا من تجنب الإملاءات وفرض قرارات غير مقبولة. ولن تكون أي مبادرة فعالة ومنصفة إلا بموافقة جميع المعنيين.

وتعددية الأطراف تعني اتخاذ إجراءات جماعية وبذل جهود مشتركة لحل المسائل المشتركة. ونعتقد أن الأمم المتحدة تضطلع بدور رئيسي في مكافحة الجهود الرامية إلى تقويض تعددية الأطراف. إن الأمم المتحدة هي المنبر العالمي الذي يتمتع بأكثر قدر من الشرعية والقدرة على وضع المعايير في عالم مترابط للاستجابة للتحديات والتهديدات، على أساس الحوار والتفاهم المتبادل والتسامح والاحترام المتبادل والتضامن وتوافق الآراء، لصالح التنمية السياسية والاقتصادية، والتقدم الاجتماعي، والسلام والأمن، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

امتيازاتنا، وقبول الحقائق الحالية. وفي الكفاح من أجل الحفاظ على نظام عالمي أحادي القطب واحتكاره المنظم، نشهد نشر ترسانة كاملة من الأدوات السياسية والاقتصادية والأمنية مثل الجزاءات، والتحرير على الاضطرابات السياسية، والاجتماعية، والعرقية، والدينية، واللغوية، والثقافية، وزعزعة الاستقرار المتعمدة لأمن مناطق بأكملها. إن التدابير القسرية الانفرادية المتخذة ضد أكثر من 30 دولة ذات سيادة، والتي ينتهك تنفيذها جميع قواعد القانون الدولي، قد أثرت سلباً على نوعية الحياة لدى أكثر من ثلث البشرية. إن الجزاءات ضرب حديث من ضروب الاستعمار الجديد. فقد أصبحت الجزاءات أساساً أداة يومية تستخدمها واشنطن وأتباعها للضغط على دول لها آرائها الخاصة بها، وهي آراء تجدها واشنطن غير مرضية بالنسبة إليها. ولم تقم بيلاروس أبداً بفرض أي قيود على التعاون مع الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي. وفي انتهاك لجميع قواعد القانون الدولي، فُرضت على بلدنا جزاءات سياسية وتجارية ومالية وغيرها، مما يحد من فرص التنمية للناس العاديين. وعلى الرغم من ذلك الضغط الخارجي غير المسبوق، فإن بيلاروس مستعدة للعودة إلى العلاقات الطبيعية مع جميع البلدان في جميع المجالات، ولكن ليس على حساب مصالحها وقيمها الوطنية.

واليوم، أصبح مستقبل التعاون المتعدد الأطراف ودور الأمم المتحدة على المحك. وقد نجحت المنظمة طوال تاريخها في عدة مجالات. ولكن الآن، أكثر من أي وقت مضى، يحتاج العالم إلى منبر للتعاون الحقيقي المتعدد الأطراف القائم على مبادئ التساوي في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام جميع الشواغل المشروعة للدول من حيث صلتها بالمسائل المتعلقة بالأمن والتنمية. ولا يزال تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة أمراً صعباً. وفيما يلي بعض أسباب هذا الواقع القائم - محاولات بعض البلدان تجاهل الأهداف والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، أو حتى الاستعاضة عنها بمجموعة من القواعد المزعومة التي لا تعرفها غالبية الدول ولا تفرض إلا لخدمة مصالحها الخاصة؛ والنهج الانتقائية لتنفيذ قواعد القانون الدولي أو تفسيرها التعسفي؛ وعدم

المتحدة. وبنغلاديش اليوم هي أكبر بلد مساهم بقوات وبأفراد شرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولذلك فإننا نضطلع بدور حاسم في صون السلام والأمن الدوليين. وقد اعتمد القرار الرئيسي، الذي قادت جهوده بنغلاديش، بشأن ثقافة السلام (قرار الجمعية العامة 243/53) في الجمعية العامة في عام 1999 وتبعه كل عام اعتماد قرار بشأن ذلك الموضوع لتعزيز التسوية السلمية للنزاعات والاحترام والتفاهم المتبادلين والتعاون الدولي. إن رئيسة وزراء بنغلاديش، الشيخة حسينة، هي أحد حاملي راية تعددية الأطراف الفعالة والمدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة. إن الإنسانية والشجاعة اللتين يتسم بهما البلد في استضافة أكثر من 1,2 مليون من الروهينغيا، واللتين أنقذتا المنطقة من زعزعة استقرار محتملة، تتبعان أيضا من التزامه الثابت بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ثالثا، يجب تنشيط تعددية الأطراف الفعالة وتجديدها، بما في ذلك من خلال مبادئ توجيهية متبصرة واستراتيجية لحل الأزمات المحتملة في المستقبل من خلال التضامن والتعاون العالميين. وفي ذلك الصدد، نرحب بقرار الأمين العام "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، الذي يستشرف السنوات الـ 25 المقبلة ويمثل رؤية الأمين العام بشأن مستقبل التعاون العالمي.

رابعا وأخيرا، إننا نمر بوقت حرج، أصبح فيه مفهوم تعددية الأطراف ذاته موضع نقاش. ويتحتم الآن - وربما أكثر من أي وقت مضى - أن يتحد جميع أعضاء الأمم المتحدة وأن ينخرطوا في دعم الميثاق بروحه الحقيقية بغية معالجة الحقائق العالمية وتحقيق تطلعات الأجيال الحالية والمقبلة. ويجب أن نستكشف الفرص المتاحة للتطبيق الابتكاري لمبادئ الميثاق. وتقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية في ذلك الصدد، وكذلك عن حماية مصالح البشرية لتظل في سلام. وبنغلاديش على استعداد للقيام بدورها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطى الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد بيريس (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): لقد قيل إنه لا يمكن تحقيق رفاة البشرية وسلامها وأمنها ما لم يتم ترسيخ وحدتها،

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطى الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد حسين (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أهنيء روسيا بحرارة على رئاستها لمجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، وأشكر البعثة الدائمة للاتحاد الروسي على تنظيم مناقشة اليوم الحسنة التوقيت بمناسبة اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام. ونعرب عن تقديرنا للسيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، على ترؤسه مناقشة اليوم، ونشكر أيضا الأمين العام على بيانه المتبصر.

يواجه العالم اليوم تحديات متعددة معقدة ومتعددة الأبعاد، مثل تغير المناخ والنزاعات والتعافي في مرحلة ما بعد مرض فيروس كورونا والحفاظ على التنوع البيولوجي ومنع التلوث البيئي وأزمات الغذاء والطاقة والأزمة المالية. ونرى أن تعددية الأطراف الفعالة، بمشاركة جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، هي أفضل حل للتغلب على تلك التحديات المتعددة والمتراصة، من خلال جملة أمور منها التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأود أن أسلط الضوء على بضع نقاط في هذا الصدد.

أولا، تظل مبادئ ميثاق الأمم المتحدة في صميم تعددية الأطراف الفعالة في حل النزاعات والأزمات العالمية وتعزيز السلام والأمن. ويتضمن دستور بنغلاديش التزامات مماثلة للالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وتتمثل في التزامها الثابت بالسلام والأمن الدوليين، استنادا إلى مبادئ احترام السيادة الوطنية والمساواة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، والتسوية السلمية للمنازعات الدولية، واحترام القانون الدولي. وكان أبو الأمة، بانغاباندو الشيخ مجيب الرحمن، أيضا مؤيدا متحمسا لتعددية الأطراف ومدافعا عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ففي خطابه الأول الذي ألقاه في الأمم المتحدة في عام 1974 (انظر A/PV.2243)، قال إن الأمم المتحدة لا تزال مركز الأمل لمستقبل الشعوب في هذا العالم المليء بالحزن والبؤس والنزاع.

ثانيا، منذ انضمام بنغلاديش إلى الأمم المتحدة في عام 1974، كنا في طليعة الأنشطة في الأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين، اللذين يشكلان ركيزة أساسية لميثاق الأمم

حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين؛ وصون السلام والأمن الدوليين.“ (A/PV.1229، الفقرة 5)

وبالإضافة إلى تلك الأهداف الأولية المتمثلة في صون السلام وحماية حقوق الإنسان وإرساء إطار للعدالة الدولية وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، واجهت الأمم المتحدة في العقود الثمانية تقريباً التي مرت على إنشائها تحديات جديدة، من قبيل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأوبئة والبيانات الضخمة وتغير المناخ. وكان الأمين العام السابق بان كي - مون هو من قال إن اللبنة الأساسية لبناء السلام والأمن لجميع الشعوب هي الأمن الاقتصادي والاجتماعي، الذي يركز على التنمية المستدامة. وأشار إلى أنه عنصر جوهري في حل جميع المشاكل. فلماذا قال ذلك؟ لأنه يسمح لنا بمعالجة جميع المسائل الكبرى - المتصلة بالفقر والمناخ والبيئة والاستقرار السياسي - في إطار نهج شامل.

وكان هناك تساؤل عما إذا كان بوسع مجلس الأمن أن يفعل المزيد لكفالة السلام والأمن العالميين. فلا بد أن نستجيب لما يحدث حالياً لمنظومة الأمم المتحدة، حيث تشهد الأهداف والأولويات السياسية للعديد من الدول الحديثة تغيرات نوعية واسعة النطاق. فالعالم ينتقل من هيكل العلاقات الدولية القائمة على "السلام البارد" إلى نظام جديد يسعى للبقاء حتى ولو كان ذلك على حساب القيم الإنسانية، بما يتنافى مع مبادئ تعددية الأطراف. ويتعين علينا أن نستجيب لهذه التغييرات بفعالية إذا أردنا أن نبث الحياة في خطتنا المشتركة (A/75/982) ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل والخطة الجديدة للسلام والإعلان المتعلق بالأجيال المقبلة.

لقد قيل إن العالم بحاجة إلى نظام شامل وعادل وإنساني تُحفظ فيه حقوق الجميع ويُصان السلام والأمن. ومن مصلحتنا ألا نغفل عن ذلك الهدف الذي يكتسي أهمية حاسمة لبقائنا. ونناشد كل الأطراف المشاركة في جميع الأعمال العدائية أن تتحلّى بضبط النفس وتلجأ إلى اتباع أفضل الممارسات الدبلوماسية بمساعدة شركائها المتعددي

التي نعتقد أنه لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تعددية الأطراف الفعالة، القائمة على مبادئ أساسية مثل التشاور والإدماج والتضامن. لقد اجتمع العالم قبل ثمانية وسبعين عاماً للتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة وإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. واليوم، بينما يواجه العالم أحد أكبر التحديات التي يتعرض لها هيكل السلام العالمي، أصبح الميثاق أكثر أهمية من أي وقت مضى. وفي سعينا إلى كفالة فعالية تعددية الأطراف والمساوي الدبلوماسية من أجل السلام، نؤكد، نحن المجتمع العالمي، من جديد التزامنا الراسخ بتعددية الأطراف واحترام سيادة القانون والحوكمة العالمية.

وفي الوقت الذي بدأ فيه العالم يتعافى من التحديات غير العادية التي فرضتها الجائحة، واجهتنا نزاعات جديدة جلبت معها المزيد من الأوقات العصيبة. ولا يشكّل العدوان الذي نشهده كارثة إنسانية للمتضررين منه بصورة مباشرة فحسب، بل إنه يؤثر بشكل خطير أيضاً على المجتمع العالمي، لا سيما العالم النامي. لقد أنشأ الأبناء المؤسسون هذه المنظمة بهدف صون السلام والأمن الدوليين وإقامة العلاقات الودية بين الدول واتخاذ غير ذلك من التدابير المناسبة لتعزيز السلام العالمي. وكانوا يرغبون في تحقيق التعاون الدولي من أجل حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. وقد شهدت البيئة السياسية والعسكرية والاقتصادية والإيكولوجية والاجتماعية والثقافية التي تعمل فيها الأمم المتحدة تغيرات كبيرة على مر السنين ولا تزال تتطور.

ويشكّل صون السلام والأمن الدوليين هدفاً رئيسياً لمجلس الأمن، وهو الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة المعني بهذا العمل. وقد سرني أن أسمع الأمين العام يعرب عن موقفه الثابت هذا الصباح (انظر S/PV.9308) بشأن الحالة الخطيرة في السودان والنزاعات الأخرى التي تهدد السلام العالمي. وأرى أنه من المناسب هنا أن أذكر بكلمات الإمبراطور هايلي سِلاسي، الذي كان من دواعي سروره أن يلاحظ أن

”ميثاق الأمم المتحدة يعبر عن أنبل تطلعات الإنسان: نبذ استعمال القوة في تسوية المنازعات بين الدول؛ وكفالة احترام

بأن من مصلحتنا الجماعية أن نعمل معا لدعم ذلك النظام، الذي يقوم على قيمنا العالمية المشتركة. ويجب علينا جميعا، نحن الدول الأعضاء، أن نظل متحدين فيما نبذله من جهد جماعي للتمسك بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة واحترامها، على النحو الوارد في ميثاقها. ويجب أن نكثف حوارنا وتعاوننا بغرض حماية تلك المبادئ والتعددية. وقد كانت الأمم المتحدة ولا تزال، على النحو المنصوص عليه في الميثاق، في طليعة مختلف الجهود الدولية والمتعددة الأطراف لمكافحة التحديات وصون السلام والأمن الدوليين.

وتكرر ماليزيا تأكيد دعمها الكامل لإعلان قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن التمسك بتعددية الأطراف، الذي اعتمد في مؤتمر القمة الثامن والثلاثين للرابطة في عام 2021، وتؤكد من جديد إيمانها بأن التوجه الإقليمي والتعددية وسيلتان حيويتان للتعاون العالمي. وتكمن قوة هذه المنظومات وقيمتها في طبيعتها القائمة على القواعد وشمولها للجميع وشفافيتها وانفتاحها، على أساس المنفعة والاحترام المتبادلين. ونرى أن تقرير الأمين العام "حظتنا المشتركة" (A/75/982) وتوصياته يحددان الرؤى والاستراتيجيات الصحيحة لكفالة أن يعمل النظام المتعدد الأطراف بطريقة منسقة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتيح التقرير فرصة للدول الأعضاء للتعاون على نحو أكثر فعالية من خلال منابر عالمية مشتركة.

وما فتئت ماليزيا تبني سياستها الخارجية على التعاون البناء من خلال تعددية الأطراف. وفي ذلك الصدد، سنواصل العمل بشكل وثيق مع جميع الجهات صاحبة المصلحة عن طريق المشاركة الإيجابية في مختلف المحافل المتعددة الأطراف.

رُفعت الجلسة الساعة 17/50.

الأطراف، لأن السلام في متناول أيدينا إذا توفرت لدينا الإرادة لمعرفة أين نبحت عنه. فالعالم النامي تمس حاجته إلى السلام.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد محمد (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أشكر روسيا، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. وتود ماليزيا أيضا أن تعرب عن تقديرها للأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على إحاطته (انظر S/PV.9308).

وتؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به ممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

يتسم عقد هذه المناقشة المفتوحة بحسن التوقيت بالنظر إلى أن العالم لا يزال منقسما انقساما مريرا. فقد انتشرت النزاعات وشهدت جهود السلام إخفاقات متعددة. وتستمر المعاناة في أماكن من قبيل فلسطين وميانمار وأوكرانيا، على سبيل المثال لا الحصر. وتتزايد الكراهية وانعدام الثقة في جميع أنحاء العالم علاوة على تهديدات التطرف والإرهاب واستمرار انتشار أسلحة الدمار الشامل.

لقد نشأت الأمم المتحدة قبل 78 عاما، وكان من المتوخى أن تكون حارسة للسلام والأمن الدوليين ومدافعة عن حقوق الإنسان وحامية للقانون الدولي ومحركة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي. وكما ينص ميثاق الأمم المتحدة، يشكّل السلام العالمي القاسم المشترك. بيد أن الأزمات السائدة التي نشهدها اليوم تؤكد فحسب أن تعددية الأطراف تواجه تهديدات هائلة. وإذا أردنا الحفاظ على الدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة كونها الأساس الوطيد للتعاون الدولي، يتحتم علينا أن ندافع عنها ونعززها لجعلها قادرة على مواجهة التحديات العالمية المتزايدة التعقيد. ولتلك الأسباب، تعتقد ماليزيا اعتقادا راسخا